الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

تطور الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية

الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية " نموذجا" 1954_ 1946

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- **خشايمية صلاح الدّين**
- **مربعي رامي**

إشراف الأستاذ:
بن شعبان السبتي

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
قدادرة شايب	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة	رئيسًا
بن شعبان السبتي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة	مشرفًا ومقررًا
بولجويجة سعاد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2023–2024م

وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا

سورة الإسراء، الآية 85

شكر وعرفان

﴿وقُلْ رَبِّ زِدْنِي علِمًا ﴾ سورة طه الآية 114.

الحمد لله تعالى الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل البحثي المتواضع ووفقنا لإتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "السبتي بن شعبان" على مرافقتنا طيلة مدة إنجاز هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه المختلفة، كما نشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة

وكل أساتذة قسم التاريخ

كما نُعبر عن امتناننا لكلّ من ساعدنا في إنجاز المذكرة:

موظفي متحف المجاهد لولاية قالمة، موظفي مكتبة حمام النبائل

والأخ منير بكاكرية على وجه الخصوص.

نسأل الله التوفيق

"خشايمية صلاح الدين"

" مربعي رامي"

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

إلى من لم تدخر نفسًا في تربيتي... "أمي ".

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي... "أبي ".

إلى إخوتي وأخواتي الكرام حفظهم الله.

إلى كافة أصدقائي وزملائي ورفاق الدراسة والذين عرفتهم خلال مسيرتي الدراسية وفقكم الله

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي

إلى كلّ من نصحني ووجهني طيلة مسيرتي الدراسية

وكل من ساهم في إتمام وإنجاز هذا البحث جزاكم الله عنّي كل خيرٍ

"صلاح الدين خشايمية"

"رامي مربعي"

مقدمة الدراسة

يُعدّ الربع الأول من القرن العشرين، فترة بروز حركات التحرر في بلدان القارة الآسيوية والإفريقية على حدّ سواء، بكون الجزائر جزء لا يتجزأ من إفريقيا ونتيجة لعوامل عدة جعلتها تتأثر بهذا المدّ التحرري الذي وصل إليها في شكله السياسي، نشأت في الجزائر نهاية الحرب العالمية الأولى تيارات سياسية مختلفة تحمل أيديولوجيات متنوعة، ومنها التيار الاستقلالي الممثل في "نجم شمال إفريقيا 1927، حزب الشعب 1937م" الذي واكب تطورات الحرب العالمية الثانية التي ساهمت بشكل مباشر في زيادة الوعي الوطني خاصة بعد التجربة المأسوية عقب مجازر 8 ماي 1945م، أعادت الحرب وتبعاتها بناء الحركة الوطنية الجزائرية من جديد، حيث أدرك الجزائريون أن ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة وأن عهد الثورة بالقانون قد ولّى وعليه شرع الوطنيون في إعادة بناء الحركة الوطنية فور إعلان فرنسا عن قانون العفو العام مارس سنة 1946. فأسس مناضلو حزب الشعب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت الموضوع الذي تعنى به دراستنا. بدأت الحركة تؤسس للثورة المسلحة عن طريق تأسيسها للمنظمة الخاصة، عانت الحركة من أزمات مختلفة منها ازمة 1948 والأزمة البربرية وغيرها من الأزمات.

دوافع اختيار للموضوع:

تنوعت واختلفت ويمكن حصرها في النقاط التالية:

-**أولا:** معرفة حيثيات تأسيس هذه الحركة.

- **ثانيا:** أهم نشاطات الحركة خلال فترة وجودها على المستويين الدّاخلي والخارجي.

- **ثالثا:** أهم ما اعترض هذا الحزب خلال مسيرته النضالية بعد الحرب العالمية الثانية.

- **رابعا:** المساهمة ولو بالقسط القليل في تقديم بحث علمي شامل لإفادة القراء والباحثين في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

- **الإطار الزماني:** المخصص والذي تُعنى به دراستنا المنجزة شمل الفترة ما بين نوفمبر 1946تاريخ تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى غاية حلّها في نوفمبر 1954م وتداعيات ذلك بعد تفجير الثورة التحريرية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية بحثنا حول معرفة مدى تأثير الحرب العالمية الثانية على تطور آلية عمل التيار الاستقلالي في الجزائر وأثر هذا التطور على قيام ثورة الفاتح من نوفمبر 1954

تندرج ضمن الإشكالية المطروحة التساؤلات التالية:

- ما هو أثر الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية؟
- ما هي خلفيات تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية؟
- ما هي مختلف الأزمات التي تعرضت لها الحركة بعد تأسيسها؟
- ما هي آثار أزمة الانقسام 1953م في صفوف الحزب ودورها في تعجيل الثورة؟
- ما هي تبعات تفجير الثورة وما هي أهم المواقف الدولية والمحلية عقب اندلاعها؟

المنهج المعتمد: اعتمدنا على عدد من المناهج العلمية وهي:

المنهج التاريخي: لمحاولة ضبط تسلسل الأحداث.

والمنهج الوصفي: لوصف الأحداث بدقة وضبط المعلومات.

المنهج التحليلي: لمعرفة أسباب مختلف نشاطات الحزب المعني بالدراسة، ومعرفة أهم المحطات التاريخية في مساره.

وفي سبيل الإحاطة بالموضوع قمنا بوضع خطة بحث كالآتي:

المقدمة والفصل التمهيدي بعنوان "الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية الجزائرية" تضمن أربع مباحث الأول منها كان بعنوان "مرحلة الترقب"، المبحث الثاني "موقف الحركة الوطنية من الحرب. المبحث الثالث تأسيس حركة أحباب البيان والحرية أما المبحث الرابع مجازر 8 ماي وتداعياتها، أما الفصل الأول فكان بعنوان الحركة الوطنية الجزائرية بعد سنة 1945. احتوى على أربعة مباحث المبحث الأول حمل عنوان تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أما في المبحث الثاني تحدثنا عن أهم المؤتمرات التي عقدتها الحركة، المبحث الثالث التجربة الانتخابية، المبحث الرابع تأسيس المنظمة الخاصة أما الفصل الثاني أزمات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تضمن أربعة مباحث الأول بعنوان أزمة لمين دباغين 1948م المبحث الثاني الأزمة البربرية

1949م، المبحث الثالث اكتشاف المنظمة 1950، المبحث الرابع أزمة القيادة 1953، الفصل الثالث والأخير كان عنوانه اشتداد أزمة القيادة وإعلان الثورة و المواقف المختلفة منها : تكون هو الاخر من أربعة مباحث المبحث الأول تحدثنا فيه عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل أما الثاني عن اجتماع مجموعة ال 22 واهم نتائجه، المبحث الثالث تطرقنا من خلاله للحديث عن إعلان الثورة والمبحث الرابع خصص للمواقف المختلفة من اندلاع الثورة.

-مصادر ومراجع الدراسة:

من المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها نذكر:

- أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر، لذكر تداعيات نزول الحلفاء بالجزائر 1942م.
- بن يوسف بن خدة، جذور اول نوفمبر اعتمدنا عليه لمعرفة تفاصيل تأسيس حركة انتصار الحريات

_أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3 لذكر مجريات الحرب العالمية الثانية.

_جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر للحديث عن الأوضاع في الجزائر سنة 1944.

- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، اعتمدنا عليه في مختلف فصول بحثنا من الفصل الأول حتى الفصل الثالث.
- أطروحة دكتوراه، فاطمة الزهراء نايت بلقاسم، الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الحركات الوطنية المغاربية.
- وبعض مقالات المتخصصة لمجموعة من الأساتذة.

الصعوبات:

فيما يخص الصعوبات التي اعترضت بحثنا يمكن ذكرها كالآتي:

- صعوبة تحميل المصادر وكذا عدم توفرها في المكاتب رغم احتوائها على معلومات قيّمة.
- اختلاف آراء ووجهات نظر الباحثين حول تواريخ محددة ومضبوطة لبعض أهم الأحداث المعلمية.

الفصل التمهيدي: الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الأول: مرحلة التّرقب.

المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية الجزائرية من الحرب.

المبحث الثالث: تأسيس حركة أحباب البيان والحرية

المبحث الرابع: مجازر 8 ماي 1945م

المبحث الأول: مرحلة التّرقب:

كانت الحركة الوطنية الجزائرية بداية (1939م) تعيش حالة من التمزق والجمود، مع إعلان الحرب العالمية الثانية قامت الإدارة الفرنسية بحل مختلف الأحزاب والجمعيات في الجزائر وتعطيل نشاطها [1].

بدءًا بحزب الشعب الذي قررت الإدارة حلّهُ يوم (1939/09/26م) [2] واعتقال "مصالي الحاج"[*]، وعدد من المناضلين في 4 أكتوبر من نفس السنة [3].

كما توقفت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن إصدار جريدتها "البصائر" لسان حالها مضطرة، وفرضت الإقامة الجبرية على ثاني قيادي فيها وهو "محمد البشير الإبراهيمي" في آفلو بالأغواط، بينما قبلت كتلة النواب ممثلة في شخص الدكتور "ابن جلول" و"فرحات عباس" التجنيد للدفاع عن فرنسا الديمقراطية بينما دخل الشيوعيون لجنة فرنسا الحرة بقيادة "شارل ديغول"[4].

يتضح من خلال هذه الإجراءات أنّ الإدارة الاستعمارية مستعدة لقمع أي معارضة سياسية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، غير أنّ مناضلي حزب الشعب المنحل من الناحية القانونية قد أعادوا تنظيم صفوفهم سريًا، وأنشأوا ما يُسمّى (بلجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا "CARNA")، في حين استغل مناضلون وطنيون الجبهة الاجتماعية في فرنسا لإنشاء (اتحاد عمّال شمال إفريقيا) مع العمل على تعزيز ونشر شعارات حزب الشعب في تلك الأوساط [5].

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830-1962م)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2007م، ص 127.

(2) سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح**، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002م، ص 48.

(*) أنظر: محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2010م، (ص-ص) 40.38.

(3) محفوظ قداش، محمد قنانش، **حزب الشعب الجزائري (1937-1939م)**، ترجمة: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص 15.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، (ص-ص) 127، 128.

(5) محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين (1830-1954م)**، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008م، (ص-ص) 338، 339.

كان أبرز ظرف مرّت به فرنسا خلال العام الأول من الحرب العالمية الأولى 1940م، تاريخ سقوط باريس شهر جوان بيد الألمان، غير أنّ ضعف الحركة الوطنية حَال دون استطاعتها القيام باستغلال هذا الظرف السائد لصالحها، حيث نشأت حكومة "فيشي" (Vichy) جنوب فرنسا كنظام عميل للألمان [1]،

بقي من تم سجنه من المناضلين في السجن حتى سقوط فرنسا في يد الألمان في جوان 1940م. تمت إحالة "مصالي الحاج" على المحكمة العسكرية ومحاكمته بتاريخ (1941/03/28م) حُكم عليه خلالها بالسجن لمدة 16 سنة مع الأعمال الشّاقة، غير أنّ بعد مرور حوالي شهر أُطلق سراحه، ووضع تحت الإقامة الجبرية بقصر البخاري في 24 أفريل 1941م [2].

المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية الجزائرية من الحرب.

في العاشر من أفريل سنة 1941م ظهر "فرحات عباس" من جديد على الساحة السياسية للجزائر فأرسل رسالة في شكل برنامج عمل للمارشال " فيليب بيتان" (Philippe Pétain) تضمنت مجموعة من الإصلاحات التي رآها ضرورية للجزائر والجزائريين، انتقد "فرحات عباس" في رسالته هذه النظام الاستعماري بشدة الذي خضعت له الجزائر لمدة تفوق القرن اتسمت بلهجة أكثر حدّة عن لهجته المعتادة في مختلف مطالبه السابقة، من بين الإصلاحات إنشاء بنك للفلاحين الجزائريين، تأميم الشركات الكبرى، وتوزيع الأراضي على الجزائريين [3].

كانت الحركة الوطنية خلال (1940-1942م)، تفتقر إلى القيادة، حيث مات "ابن باديس" الذي كان محل تقدير العديد من الوطنيين الجزائريين، ولازال "مصالي الحاج" تحت الإقامة الجبرية، لم يجد الجزائريون من يقودهم ويُعبر عن رغباتهم في هذه الفترة التي ساد فيها الفراغ السياسي [4].

---

(1) أحمد محساس، **الحركة الثورية في الجزائر (1914.1954)** . دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 183.

(2) يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 88.

(3) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، (ص-ص) 184، 185.

(4)المرجع نفسه، ص185.

نزلت قوات الحلفاء بشمال إفريقيا بتاريخ (1942/11/8م) حاول "فرحات عباس" في هذه الفترة ربط صلات مع سياسيين ودبلوماسيين من بين هؤلاء ممثل الرئيس الأمريكي "روزفلت" السيد " فرانك مورفي" (Frank Murphy)، تناولت المحادثات بين الرجلين محاولة تطبيق ميثاق الأطلسي في الجزائر، كان هدف "مورفي" هو محاولة توحيد القوى الجزائرية ضد العدو المشترك، كما قام "فرحات عباس" بتقديم مذكرة يوم (1942/12/22م) للحكومة العامة وممثلي الحلفاء تم رفضها في نهاية المطاف من قبل الحكومة العامة، كانت بقيادة الجنرال "إيف شتال" (Yves Charles Ch.âtel)، كما تم رفضها من قبل الجنرال "جيرو" (Giraud) الذي طالب بمزيد من الجنود والتعزيزات لدعم المجهود الحربي، كان ذلك بداية جانفي 1943م[1].

وفي العاشر من فيفري عام 1943م تم الانتهاء من صياغة بيان الشعب الجزائري وقّع عليه حوالي 53 مستشارًا عامًا ونائبًا ماليًّا، البيان استعرض الوضع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي يمكن تلخيص مطالب البيان في النقاط التالية:

أ- التنديد بالاستيطان وإلغائه.

ب- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب صغيرها وكبيرها.

ج- منح الجزائر دستورًا خاصًا بها [2].

ويتضمن الدستور الخاص بالجزائر جملة من المواد وهي:

1- الحرية والمساواة لكل السكان بدون تمييز عرقي أو ديني.

2- إلغاء الملكية الإقطاعية وتعويضها بإصلاح زراعي وبحق البروليتاريا الفلاحية الواسعة في العيش الكريم.

3-اعتبار اللغة العربية لغة رسمية بالتساوي مع اللغة الفرنسية.

4- حرية الصحافة وقانون الجمعيات.

(1) أحمد محساس، المصدر السابق، (ص -ص)192، 193.

(2) عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر**، المجلد السابع، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010م، ص 223.

5- إجبارية ومجانية التعليم لكل الأطفال من الجنسين.

6- حرية العبادة لكل السكان مع تنفيذ مبدأ فصل الدّين عن الدولة لكل الأديان.

7- مشاركة المسلمين في حكم بلادهم كما هو معمول به من قِبل حكومة بريطانيا والجنرال "كاترو" بسوريا و"الماريشال بيتان" والألمان في تونس [1].

8- إطلاق سراح جميع المبعدين والمحتجزين السياسيين بمختلف انتماءاتهم الحزبية، بالإضافة إلى ملحق حرر في 26 ماي 1943م اعتبر مبدأ إقامة الدولة الجزائرية المدعمة بدستور خاص بها مطلبًا مُؤجلاً ضمن هذا الملحق [2].

كان البيان يُشكل منعرجًا سياسيًا حاسمًا لأنّه جمَع رجالاً كانوا قبل سنوات يرفضون أيّة فكرة للأمة الجزائرية وفكرة استقلال الجزائر، مما يدل على تطور في فكر النواب منهم فرحات عباس ؛ سُلِّمت وثيقة البيان في مارس 1943م إلى الحاكم العام الجديد "مارسال بيروطون" (Marcel peyrouton) وتم قبولها على اعتبارها قاعدة للإصلاحات التي سيتم إجراؤها في الجزائر، كما قدّمت نسخ من البيان إلى ممثلي الحلفاء، كون الحاكم بيروطون لجنة لإعداد برنامج الإصلاحات اجتمعت هذه اللجنة يوم 14 أفريل و23 جوان 1943م مع محافظ الحكومة "أوغستين بريك" كما قدّمت اقتراحات من قبل الموفدين ممثلي الجزائريين في 10 جوان 1943م إلى الجنرال "ديغول" (Degaulle) " ومساعده جورج كاترو" (Georges Catroux)[*]، إلاّ أنّ اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بقيادة "ديغول" تراجعت عن موقفها ضاربة بها عرض الحائط[3].

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 224.

(2)المرجع نفسه، ص 224.

(*) خلال فترة الحرب العالمية الثانية انقسم الفرنسيون، طرف أيّد حكومة "فيشي" عميلة الألمان، وطرف أيّد المقاومة، والمقاومون بدورهم انقسموا: هناك من كان وراء "ديغول"، وهناك من كان وراء "جيرو". أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، ص 207.

(3) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 194، 195، 196.

بعد تعيين الجنرال كاترو خلفا لبيروطون، صرح الأخير بأنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأنّ هذه الأخيرة لن تقبل أنْ ترى الجزائر مستقلة [1]، وهذا بعد تحرير قوات الحلفاء للجزائر من قوات "فيشي" العميلة للألمان.

قاطع النواب المسلمون الجلسة الاستثنائية التي دعت إليها الهيئات المالية بتاريخ 23 سبتمبر 1943م تمسكًا بالبيان السابق، فاشتد غضب الجنرال "كاترو" وقام فورًا بحل قسم النواب المسلمين واعتقل "فرحات عباس" بتهمة تحريض النواب على التمرّد زمن الحرب وبقي حتى يوم 2 ديسمبر 1943م تحت الإقامة الجبرية جنوب وهران، ساهم هذا الاجراء في خروج مظاهرات صاخبة في قسنطينة وسطيف ومعظم المدن الجزائرية عندما أصبح الوضع يُنذر بالخطر، أُطلق سراح "فرحات عباس"[2].

عقدت لجنة فرنسا الحرة اجتماعا بالجزائر في يوم 11ديسمبر1943لدراسة مختلف الإصلاحات التي تنوي اللجنة تطبيقها. تم الاتفاق على جملة من الإصلاحات شملت ما يلي:

1-منح الجنسية الفرنسية لعدد من الجزائريين دون شرط تخليهم عن احوالهم الشخصية الإسلامية.

2- زيادة نسبة التمثيل النيابي للجزائريين في المجالس المحلية .3 الاحتفاظ بعدد من الوظائف الإدارية الممنوحة سابقا للجزائريين ذوي الكفاءة هذه الاصلاحات أعلنها الجنرال ديغول خلال خطابه بمدينة قسنطينة التي قام بزيارتها يوم 12 ديسمبر 1943 [3].

بالإضافة إلى خطابه في برازافيل الكونغو في شهر جانفي 1944م الذي أعلن من خلاله أنّ هدف فرنسا من سياستها هذه جعل الشعوب المستعمرة تحكم نفسها، باستثناء الجزائر لأنّ الفرنسيين كانوا يعتبرون الجزائر وقتها أرضًا فرنسية، [4].

(1) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 197.

(2) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط ، المرجع السابق، (ص-ص) 108، 109.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 218.

(4)المرجع نفسه، ص 219.

بعد الافراج عن "مصالي الحاج" بمقتضى قرار 1943/04/26م أجرى اتصالات مع مختلف أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية خاصة مع "فرحات عباس"، كان فحوى اللقاء يتناول إدماج مناضلي حزب الشعب في الحركة التي سيؤسسها "فرحات عباس" فيما بعد، إضافة إلى اتصالات مع الدكتور "دباغين" الزعيم الجهوي بقسنطينة لحزب الشعب [1].

كانت هذه الاتصالات لا تروق الحكومة المؤقتة التي يرأسها "شارل ديغول" وفي 10 ديسمبر 1943م اقتيد "مصالي الحاج" إلى عين صالح بالصحراء الوسطى بالقرب من دولة مالي الذي كان تحت المراقبة العسكرية وأُعيد إلى قصر الشلالة في 4 جانفي 1944م بعمالة الجزائر [2].

إنّ تطور سير الحرب لصالح الحلفاء وفرنسا نهاية 1943م خاصة معارك شمال إفريقيا انتقل مركز الحرب في المتوسط من شمال إفريقيا إلى جنوب إيطاليا كل هذا قلّل في نظر عسكريي وسياسيي الحلفاء من أهمية المنطقة في الصراع المحتدم واعتبارهم أنّ قضية شمال إفريقيا قضية فرنسية داخلية تخص فرنسا والمغاربة وحدهم وليس هناك ما يدعو للتدخل مما قد يؤدي لإزعاج فرنسا بدون مبرر [3].

تأكد هذا الارتداد والتراجع في مختلف المواقف بصورة نهائية وقطعية بعد الأمرية الصادرة بتاريخ 7 مارس 1944م، فحواها: رفع عدد من يتمتعون بالجنسية الفرنسية، رفع التمثيل النيابي للجزائريين، حيث بينت هذه المناورة السياسية بأنّ حكومة فرنسا الحرة بقيادة "ديغول" لا تزال تعتقد بأنّ مطلب الاستقلال مطلب الأقلية [4].

أكدت الأمرية على أن الجزائريين سيتمتعون بنفس الحقوق ونفس الواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون، المساواة بين الفرنسيين والجزائريين أمام القانون وإلغاء القوانين الاستثنائية.

---

(1) بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974م)**، ترجمة: الصادق عماري، مصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002م،(ص-ص) 186، 187.

(2) المصدر نفسه، ص 187.

(3) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م، ص 196.

(4)المرجع نفسه، (ص-ص) 197، 198.

كما حددت الفئات والأصناف من الجزائريين الذين يمكنهم التمتع بالجنسية الفرنسية، وهم: قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي وذوي الشهادات، الموظفون المدنيون، العاملون في وظائف دائمة، أعضاء الغرف التجارية، الباشاغوات مع الإبقاء على أحوالهم الشخصية الإسلامية مما يُتيح لهم المشاركة في الانتخابات [1].

كانت هذه الإصلاحات محل انتقاد حتى من غير الجزائريين على اعتبار كونها متأخرة وأنّ تطبيقها سيستغرق مدة طويلة وفترة انتقالية، أمّا الجزائريون فكان ردّهم في الرفض، كما اعترف الحاكم العام "كاترو" بأنّ الوطنيين لم يقبلوا بالقرار ووجدوه غير كافٍ [2].

المبحث الثالث: تأسيس حركة أحباب البيان والحرية

قام "فرحات عباس" بالاتصال مع "مصالي الحاج" الذي كان تحت الإقامة الجبرية بمعتقله في قصر الشلالة، وكذلك مع ممثلي جمعية العلماء وكوّن معهم جمعية متحدة سُميت "حركة أحباب البيان والحرية" تأسست بتاريخ 14 مارس 1944 انضم لها كل من العلماء ومناضلو حزب الشعب الجزائري، عملت هذه الحركة الجديدة على نشر فكرة الأمة الجزائرية وتعويد الناس على الخطاب الجماهيري بواسطة صحف من بينها صحيفة (L'action) التي تصدر بصفة سرية، والمساواة (L'égalité) [3].

وضعت هذه الحركة لنفسها مجموعة من المبادئ الواجب الالتزام بها، وهي:

1- الدفاع عن البيان وتحقيق ما جاء فيه كمهمة عاجلة وأكيدة.

2- نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركة أحباب البيان.

3- العمل على إسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد والقوانين الاستثنائية.

4- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق،(ص-ص) 219، 220.
(2)المرجع نفسه، ص 221، 222، 223.
(3) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 225.

5- إقناع الجماهير بمشروعية الحركة الجديدة وخلق تيار مؤيد للبيان.

6- ترويج فكرة إنشاء دولة جمهورية جزائرية مستقلة مرتبطة فيدراليا مع فرنسا.

7- تعزيز روح التضامن في الجزائر بين مختلف الفئات، وبث شعور المساواة في ظل التعايش بين هذه الأطياف [1].

نجح مناضلو حزب الشعب الذين يعملون تحت غطاء حركة أحباب البيان والحرية في فرض أطروحاتهم التي تنسجم مع طموحات الشعب الجزائري، ظهر ذلك جليًا حيث تولى مناضلون من حزب الشعب مهام ومسؤوليات قيادية أمثال: "لمين دباغين "و "حسين عسلة"[2].

يتأكد من دور مناضلي حزب الشعب الذي قد بلغ ذروته في المؤتمر الأول الذي عقدته الحركة ما بين 2-4 مارس 1945م، عُقد تحت الرئاسة الشرفية للسيد "مصالي الحاج"، من بين قراراته: المطالبة بانتخاب جمعية تأسيسية جزائرية بواسطة الاقتراع العام [3]، حيث أنّ الحركة تكاد تستجيب لتوجهاتهم السياسية خاصة مطالبهم المتعلقة بـ: برلمان جزائري – حكومة جزائرية، وكان هذا المؤتمر قد صادق بالأغلبية ضد الاستقلال تحت إشراف فرنسا وقرر أنْ تحتفظ الدولة الجزائرية المقبلة بإمكانية الاندماج حسب رغبتها [4].

كما تم العمل على إقناع الأوروبيين بأنّ قضية الجزائر قضيتهم، وأنّ مصالح الجزائريين مصالحهم وأنّ الجمهورية الجزائرية في حال إنشائها ستتيح لهم لعب دور هام في تدعيمها وتطويرها رغم النسبة القليلة التي استجابت منهم إلى ذلك [5].

(1) يحيى بوعزيز، سياسة التسلّط، المرجع السابق، ص 111.
(2) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 230.
(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص 199.
(4) بنيامين سطورا، المصدر السابق، ص 189.
(5) يحيى بوعزيز، سياسة التسلّط، المرجع السابق، ص 112.

في أواخر شهر سبتمبر من سنة 1944م تم تعيين السيد "إيف شاتينيو Yves Chataigneau " حاكمًا عامًا للجزائر بدلاً من الجنرال "كاترو"، كان هذا الحاكم محنكًا ومُطلعًا على أوضاع الجزائر والوطن العربي، تجمع المصادر على أنّ مجازر 8 ماي 1945م وقعت خلال عهدته [1].

بلغ عدد المنخرطين في حركة أحباب البيان والحرية نحو 500 ألف، في حين وصلت قسماتها المحلية عبر أنحاء الوطن إلى 160. منها 80 قسمة في عمالة قسنطينة و60 في الجزائر و25 في وهران، احتمى مناضلو حزب الشعب لممارسة نشاطهم تحت شعار "الأمة الجزائرية في مسيرتها نحو التحرر والاستقلال"[2].

لما كانت الحكومة الفرنسية عاجزة عن مواجهة حركة أحباب البيان والحرية –خلال شتاء 1944م وبداية 1945م– عمدت إلى إعادة "مصالي الحاج" إلى السجن بوغار –بسكرة– في 1945/04/18م، وقد أثار هذا الجماهير المطالبة بإطلاق سراحه، تم نقله لقصر الشلالة ثم المنيعة ثم برازافيل بالكونغو، أثارت تصرفات الحكومة العامة الفرنسية مشاعر الوطنيين في وقت كانت فيه الجزائر خاصة والعالم عامة على استعداد للاحتفال بالنصر على النازية [3].

المبحث الرابع: مجازر 8 ماي 1945م

بمناسبة عيد العمال نظم مناضلو حزب الشعب المنحل مظاهرات تدعو لإطلاق سراح "مصالي الحاج" رفع خلالها العلم الوطني أودت بحياة شخصين [4].

كان المناضلان اللذان سقطا خلال مظاهرات الأول من ماي التي تصادفت مع عيد العمال هما: "بلحاف" و"زيار"، حيث بعد سقوط المناضلين وقعت مشادات وعمليات اعتقال مست آلاف المتظاهرين.

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 112.
(2) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، (ص–ص) 225، 226.
(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 233.
(4) **مجلة المتحف**، العدد الخاص، نوفمبر 2021م، ص 24.

أثار اعتقال بعض المناضلين في الجزائر العاصمة سخط الشعب عبر كامل التراب الوطني فانتشر خبر مجازر العاصمة في كل مكان فرفض النظام الاستعماري الاعتراف بالواقع الوطني أدى به لسلوك طريق القمع والمواجهة مع الجزائريين [1].

لقد استخلصت فرنسا من المظاهرات في مختلف أنحاء الجزائر بمناسبة أول ماي 1945أن الاستقلال أصبح مطلب الأغلبية الساحقة من الجزائريين. وأنّ نمو الهيكل التنظيمي للمجتمع الجزائري وتطوره السريع والملحوظ، راجع لتعبئة الجماهير بأعداد هائلة [2].

أراد حزب الشعب من خلال مظاهرات الأول ماي أن يظهر للحلفاء ان المتحدثين باسم الشعب الجزائري أكفاء غير السلطات الفرنسية [3].

بالعودة للسياق التاريخي الذي جرت فيه كل هذا الأحداث كانت الجزائر تعيش في ظل أزمة اقتصادية حادة، تزامنا وميلاد الجامعة العربية 1945/03/22م، ما بعث آمالاً جعلت الوطنيين الجزائريين يبحثون عن نقاط اتفاق على أنْ تتم الوحدة إذا فإن الجو كان مشحونًا بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين [4].

قد بدأ الاحتفال رسميًا في السابع من ماي عندما أعلن الحلفاء عن نهاية الحرب فنظم المعمرون مهرجانات خاصة بهم، في حين نظم الجزائريون هم أيضًا احتفالاتهم الخاصة مع عدم ظهور لأي علامات عداء من طرف نحو الطرف الآخر [5].

طلب الجزائريون الترخيص لهم لتنظيم مظاهرة ومسيرة عند قبر الجندي المجهول بسطيف موطن "فرحات عباس" ومقر عمله، تذهب الرواية أنّ الرخصة قد منحت لهم شرط عدم رفع العلم الجزائري، تجمع الآلاف في المكان والزمان المتفق عليهما، نظمت صفوف المتظاهرين وأعطيت الأوامر بالتقدم

(1) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 237.

(2) جمال قنان، المرجع السابق، ص 202.

(3) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية (1900، 1954م)**، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م، ص 79.

(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص، ص230، 232.

(5) المرجع نفسه، ص 234.

نحو نصب الجندي المجهول، أظهر الشاب "بوزيد سعال" علمًا كان مطويًا لديه وسمعت هتافات فيها: "تحيا مصالي، تحيا الجزائر المستقلة" فجأة أصابت رصاصة الشاب "بوزيد سعال" فسقط ميتًا [1].

اشدت الاضطرابات والمصادمات بين المتظاهرين ورجال الشرطة التي عجزت عن السيطرة على الوضع فاستدعت قوات الدرك والجيش فتكت بالسكان، ضاعفت الأسلاك الأمنية من الإرهاب والقتل عبر الاستعانة بقوات اللفيف الأجنبي، المشاة السنغاليين، والطابور المغربي، حيث تمت المبالغة في التخريب والتدمير والقتل الجماعي في ظل تعاون ودعم المعمرين والأوروبيين [2].

بالعودة للخلفية التاريخية لهذه الحوادث ندرك ان ارتكاب القوات الفرنسية للمجازر يعود الى:

1) اعتقادها بوجوب القضاء السخط الشعبي المستمر وبشاعة الاستعمار واعتقاد فرنسا بأنّ هذه التذمر الشعبي اتجاه سياساتها وجب القضاء عليه.

2) شعور فرنسا بالضعف نتيجة لمخلفات احتلال الألمان لها طيلة 4 سنوات من عمر الحرب العالمية الثانية، وفقدان هيبتها حتى داخل مستعمراتها فارتكبت المجازر كدليل ودافع لاستعادة الهيبة المفقودة [3].

كانت سلطات الاحتلال على علم بأوضاع الشارع الجزائري وتطلعاته وطموحاته الاستقلالية والتحررية لكنها لم تتخذ إجراءات وخطوات للتهدئة.

كما أكدت البعثة الفرنسية للجزائر وتونس سنة 1941م على خطر الدعاية الإيطالية الألمانية، وأقرت جملة من التوصيات التي يجب تطبيقها ومن بينها:

- شجب السخط الشعبي.

- على فرنسا أن تعمل على تمتين الروابط مع الجزائريين.

---

(1) أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، (ص-ص) 135، 136.

(2) يحيى بوعزيز، سياسة التسلّط، المرجع السابق، ص 114.

(3) يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 214.

– اتخاذ موقف ملائم لتجنب التعرض للخطر مستقبلاً والتعامل بسلاسة مع طموحات الشعب الجزائري، نفس الأمر أكّده الحاكم العام للجزائر "إيف شاتينيو" (Yves Chataigneau) في 1945/04/03م في تقريره لوزير خارجية فرنسا [1].

تكرر سيناريو سطيف في كل مكان تقريبًا ما إن تُرفع الأعلام حتى تطلق الشرطة الرصاص على حامليها لم يبق الجزائريون مكتوفي الأيدي في سطيف، فبعد سقوط عدد من الشهداء انضم كثير من الفلاحين وهجموا على مزارع الأوربيين وقتلوا 100 أوروبي بين 8 ماي و13 ماي 1945م [2].

كما قام عامل عمالة قسنطينة "ليسترد كاربونيل" (Lestrade Carbonnel) بدور لا يستهان به في التخطيط لعمليات قتل جماعي رغم موافقته ومنحه الإذن لتنظيم المظاهرات إلاّ أنّه نفسه هو من أعطى أوامر إطلاق النار في حال رُفع العلم الجزائري [3].

كان "فرحات عباس" في هذا اليوم عند الوالي العام "شاتينو" ليقدم له التهاني باسم حركة أحباب البيان والحربية بمناسبة هزيمة النازية، أُلقي عليه القبض وتم اقتياده للتحقيق [4] بتهمة المساس بأمن فرنسا، وحلت حركة أحباب البيان والحرية.

مع تواصل القمع تم استقدام اللواء 7 من الألزاس واللورين كما منح سلاح الطيران الإذن للقيام بقنبلة عموشة في سطيف، وقالمة وخراطة، كما تم قصف قرى في بجاية من قبل الطرادات البحرية [5]، في عمالة قسنطينة كان قائد عملية القمع هو الجنرال "دوفال".

(1) يوسف مناصرية المرجع السابق، (ص–ص) 251، 252.

(2) محمد بوضياف، **التحضير لأول نوفمبر 1954م**، تقديم عيسى بوضياف، الطبعة الثانية، دار النعمان للنشر والطباعة، الجزائر، 2011م، ص 15.

(3) محمد قنانش، **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945م**، منشورات دحلب، الجزائر، 2009م، ص 76.

(4) يحيى بوعزيز، سياسة التسلّط، المرجع السابق، ص 115.

(5)المرجع نفسه، ص 114.

أعلنت السلطات الفرنسية حالة طوارئ كما ألقي القبض على الشيخ "الإبراهيمي" وأتباع الحركات الوطنية الأخرى ليتم اقتياد الشيخ "الإبراهيمي" للسجن بتاريخ 27 ماي 1945م [1].

في مدينة قالمة حضر السكان للاحتفالات التي أقامتها السلطات الاستعمارية، التي مثلها وقتها رئيس الدائرة أندري أشياري وممثل عن لجنة فرنسا الحرة وبعض عملاء فرنسا بالمنطقة ليقيم الجزائريون احتفالا في ناحية باب السوق والكرمات عبروا عن فرحتهم بالنصر على النازية انطلقت مسيرتهم على الساعة الرابعة مساءا من يوم 8 ماي 1945 لتجوب مختلف أنحاء المدينة، حمل المتظاهرون خلالها لافتات بها شعارات وطنية، كما رفعوا العلم الوطني[2].

عند بلوغ المسيرة شارع 8 ماي حاليا اعتراضتها كل من رئيس الدائرة أندري أشياري ورئيس بلدية قالمة السيد موبار ومحافظ الشرطة طوكار Tocouard ليطالب أشياري المتظاهرين بإيقاف التظاهر وتحاور مع المناضل مبروك ورتسي، أكد الأخير لاشياري أن الجزائريين يشاركون الفرنسيين فرحتهم واحتفالهم بالنصر، عدم توقف الاحتفالات هو ما جعل رئيس دائرة يطلق النار على الجموع التي افترقت، لتكون تلك الطلقات إيذانا ببداية المجازر التي شهدتها المدينة ومختلف ضواحيها[3].

بلغ القمع مستويات غير معهودة في مدينة قالمة إذْ أنّ نائب عامل العمالة "آشياري" هو من أمر بحدوث القمع، فارتكب الحرس المدني مع القوات العسكرية قمعًا وحشيًا [4].

خلّفت هذه المجازر التي شملت كلّ من سطيف، خراطة وقالمة 45 ألف شهيد، في ظل اختلاف التقارير حول عدد الشهداء الذين سقطوا نتيجة المجازر، فوزير الداخلية الفرنسي "نيكسه" ذكر في تقريره أنّ ضحايا الجانب الجزائري 1200 والفرنسيون 88 قتيلاً و2400 معتقل أطلق سراح 517

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص 240.

(2) السبتي بن شعبان، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص 64.

(3)المرجع نفسه، (ص- ص) 64-65

(4) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 241.

منهم، في حين تتراوح التقديرات الجزائرية بين 45 ألف و100 ألف [1]، وتستقر عند أغلبهم عند الرقم 45 ألف شهيد جزائري.

استفاد التيار الثوري من درس مايو الدّامي في ظل تعزيز وتأكد نظرته التي يؤمن بها وهي أنّ استعادة الاستقلال يكون فقط عن طريق القوة لأنّ الاستعمار الفرنسي لا يفهم غيرها [2].

في حين تخلى تيار الثورة بالقانون عن فكرة الإتحاد مع التيار الاستقلالي –حزب الشعب المنحل– ورفضها بشدة، تشبثًا بمبادئ وشعارات الثورة بالقانون والتحرر والإتحاد وآمن بفكرة فرنسا الحرية والديمقراطية، ويظهر ذلك جليًا من خلال حزبه الذي سيُنشئه سنة 1946م، لم يكن للاستقلاليين فيه موطئ قدم [3]، رفضه الإتحاد مع حزب الشعب بعد حوادث 8 ماي لأنّه يرى أنّ إدماجهم سابقًا في حركة أحباب البيان والحرية خطأ وأن نزعاتهم التحررية سبب لوقوع المجازر.

في حين لم يختلف موقف الشيوعيين عن بقية التيارات الفرنسية في تجاهل منهم للهدف الاستقلالي وطموح الشعب الجزائري، اكتفوا فقط بالاحتجاج على المبالغة في القمع المطبق الذي تعرض له السكان، وفي نفس الوقت كانوا يُطالبون بمعاقبة الوطنيين في اليوم الموالي للمظاهرات أي يوم 9 ماي 1945م. برر الحزب المظاهرات بالقول: «إنّ الشعب الجائع كان مدفوعًا من أشخاص جد معروفين لدى الإدارة» [4].

يمكن تقسيم الحرب العالمية الثانية وأثرها على الجزائر إلى فترتين:

– من 1939 حتى 1941م فترة الترقب السياسي نظرًا لأنّ أغلب القادة السياسيين في السجون بعد أنْ تم القيام بحل أحزابهم، مثل "مصالي الحاج" وهناك من وُضع تحت الإقامة الجبرية مثل "الشيخ البشير الإبراهيمي"، وهناك من تطوع للحرب.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 239.

(2) يحيى بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، الجزء الثاني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، أم البواقي، الجزائر، 2004م، ص 347.

(3)المرجع نفسه، ص 349.

(4) أحمد محساس، المصدر السابق، (ص–ص) 245، 246.

– تبني الإدارة الاستعمارية هذه الإجراءات القمعية ومنع الصحف من الصدور ومصادرة أعدادها لأنها لا تريد فتح جبهة الجزائر للتفرغ للقتال على الجبهة الأوروبية، بعد دخول الألمان لباريس 10 جوان 1940م عقب هجومهم في 9 ماي 1940م.

– انقسام الفرنسيين فيما بينهم فهناك من أيّد الألمان وعمل تحت أمرتهم مثل الجنرال "فيليب بيتان" رئيس حكومة "فيشي" جنوب فرنسا عميل الألمان، موقع وثيقة استسلام فرنسا.

– هناك من رفض مثل الجنرال "شارل ديغول" الذي يُعدّ نائب وزير الحرب وقائد القوات الفرنسية على جبهة "النورماندي" التي تنسق عملها مع القوات البريطانية.

تمثل رفضه القاطع في التعاون مع الألمان بعد ندائه الشهير من خلال هيئة الإذاعة البريطانية في 18 جوان 1940م الذي أعلن من خلاله عن تأسيس "لجنة فرنسا الحرة".

– بداية من 10 أفريل 1941م برز "فرحات عباس" كشخصية سياسية بارزة عبر رفع تقريره المُقدم للماريشال "بيتان" وانتقاده للسياسة الاستعمارية.

– ثم مذكرته بتاريخ 22 ديسمبر 1942م بعد نزول قوات الحلفاء بشمال إفريقيا 8 نوفمبر 1942م.

– ثم تحريره للبيان الجزائري 1943/02/10م بالتنسيق مع عدد من الشخصيات الجزائرية.

– وانتهاءً بتأسيسه لحركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944م، التي تُعتبر محاولة وحدوية لتوحيد تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، حيث جمعت مناضلي حزب الشعب المنحل ومناضلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

– كان تأسيسها ردًا على المحاولة الإصلاحية التي أعلنها "ديغول" في 7 مارس 1944م، التي اعتبرت مناورة سياسية لإلهاء الرأي العام الجزائري وإبعاده عن مطلب الاستقلال.

الفصل الأول: الحركة الوطنية الجزائرية بعد 1945

المبحث الأول: تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.

المبحث الثاني: أهم مؤتمرات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.

المبحث الثالث: التجربة الانتخابية

المبحث الرابع: المنظمة الخاصة (O.S)

بعد صدور قانون العفو الشامل شهدت الساحة السياسية في الجزائر انتعاشا حيث بدأت الحركة الوطنية الجزائرية في إعادة بناء نفسها، التيار الاستقلالي بدوره أعاد بناء نفسه وشكّل زعماؤه الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي قامت بعدة نشاطات خلال الفترة الممتدة من 1946-1954م، سواء على الّصعيد الداخلي أو الخارجي.

المبحث الأول: تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.

بعد إطلاق سراح مصالي الحاج من سجنه ببرازافيل، انتقل إلى الجزائر. حل بها بتاريخ 12 أكتوبر 1946، وفي أول لقاء له مع مسؤولي حزب الشعب سابقا بالعاصمة طرحت امامه قضية الانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي، كان قرار الحزب بالإجماع هو المشاركة [1]. كان الإعلان الرسمي عن ظهور الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يوم 2 نوفمبر 1946م من قبل رئيسها [2] "مصالي الحاج".

من الناحية التاريخية يتم اعتبار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية استمرارًا لـ "حزب الشعب" المؤسس عام 1937م المنحل سنة 1939م بقرار من السلطات الفرنسية [3].

كانت الانتخابات الخاصة بالجمعية التشريعية الفرنسية حيث عمل "مصالي الحاج" على إطالة أمد النقاشات حول هذه المسألة، حيث أنه قرر المشاركة عملا بنصيحة الأمين العام للجامعة العربية "عبد الرحمان عزام باشا" باتخاذ البرلمان الفرنسي منبرا سياسيا لتمرير أفكاره اعتمادا على النواب المنتخبين مما يتيح لهم الصفة القانونية في التعبير عن آراء الحزب [4].

---

(1) عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (د، س)، ص90.

(2) مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926، 1954**. دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص73.

(3) شيخ بوشيخي، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 243.

(4) بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة مسعود حاج مسعود، تقديم: محفوظ قداش، تقديم: عبد الحميد مهري، الطبعة الثانية، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، (ص -ص) 160، 161، 162.

كان للانتخابات دور هام في تعزيز التنافس بين مختلف أحزاب الحركة الوطنية وتوعية الرأي العام بالقضية الجزائرية وتنشيط الحياة السياسية التي عرفت ركودًا خلال الفترة (1939- 1945م) [1].

إنّ اللائحة السياسية لحزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تعتبر أن الوطن الجزائري رفض الاستسلام وظل يقاوم كل صور الاستبداد والقمع المنتهج من قبل الاستعمار، عملت الحركة على تحقيق ثلاثة أهداف:

1- إلغاء السيطرة الامبريالية واسترجاع سيادة الشعب الجزائري.

2- بعث الدولة الجزائرية بكل مقتضيات سيادتها ومتطلباتها.

3- تطبيق مبادئ الديمقراطية [2].

عملت الحركة على تجسيد برنامج سياسي ضبط آلية عملها في مختلف مراحل وجودها [*]. فيما يخص هياكل الحزب واصلت الحركة من انتصار الحريات على نفس المنهج والنسق المتبع سابقا: خلية، قطاع، منطقة ولجنة محلية، حيث تتبع اللجنة المحلية اللجنة الجهويّة يرأسها مندوب على مستوى "لجنة الدائرة"، يرتبط "مندوبو الدوائر" بدورهم بـ "اتحادية المقاطعات" في حين تُرأس وتُدار "لجان المقاطعات" من قبل لجنة تنفيذية [3].

مكّن الظهور بصفة قانونية الحزب من توسيع مهامه مما دفع لإعادة تنظيم هياكل الحزب حيث تم إنشاء لجان حول المكتب السياسي منها: اللجنة المركزية للتنظيمات، لجنة الدعاية، لجنة المنتخبين، لجنة الشؤون النقابية والشؤون الإسلامية، والعمل على ربط علاقات مع مختلف المسؤولين المحليين

(1) محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة 1954م**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص237.

(2) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 158.

(*) أنظر الملحق رقم 1.

(3) محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ترجمة: امحمد بن البار، الجزء الثاني، 1939- 1951م، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008م، ص 1151.

في مختلف المجالات أصبح عدد الدوائر الانتخابية 33 دائرة هي كالآتي 17 بالعاصمة، 9 بوهران، 7 بمدينة قسنطينة [1].

كان برنامج الحركة خلال الانتخابات المذكورة سابقا الذي طُرح أمام الشعب الجزائري يتضمن النقاط التالية:

1)) إنشاء جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة وتكون منتخبة على أساس الاقتراع العام.
2)) إجلاء الجيوش الفرنسية.
3)) إعادة الأراضي للجزائريين، وتعريب التعليم الثانوي.
4)) عودة المساجد للإشراف الديني المباشر [2].

حصلت خلالها الحركة على 5 مقاعد بدل 15 مقعدا خاصة بالطائفة الثانية [3].

الهيكل التنظيمي لحركة الانتصار هيكل يتصف بالتدرج وتوزيع الصلاحيات والمهام بشكل دقيق:

حيث يعتبر المؤتمر: أعلى هيئة في الحركة يعقد حسب دورات تُقرّرها اللجنة المركزية باتفاق مع رئيس الحركة يحضره جميع المناضلين.

– اللجنة المركزية: تُعتبر السلطة الفعلية المقررة لمصير الحزب تضم أربعين (40) عضوًا.

– المكتب السياسي: يَضم إطارات الحركة العليا، يُنتخب من قِبل أعضاء اللجنة المركزية، يُطلق عليه اللجنة الإدارية [4].

ظهر انقسام في صفوف الحزب وبقي النواب الخمسة في حيرة فهناك من اعترض على مشاركتهم في جلسات البرلمان الفرنسي كونه يخدم مصلحة فرنسا وليس مصلحة الجزائر لكن في النهاية استقر

(1) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1151.
(2) عامر رخيلة، المرجع السابق، ص92.
(3)المرجع نفسه ص93.
(4) مومن العمري، المرجع السابق ص81.

الأمر عند المشاركة النواب هم : "محمد خيضر"، "جمال دردور"، "الأمين دباغين"، "مسعود بوقادوم"، "أحمد مزغنة [1].

لإيصال صوتها للرأي العام أصدرت "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" جريدتين أولها "الأمة الجزائرية" تصدر باللّغة الفرنسية [2]. كانت هذه النشرية تنشر بشكل غير نظامي حتى أكتوبر من سنة 1948م كما ضمّت نشرة باللغة العربية تحت اسم "صوت الأحرار"[3].

الثانية هي جريدة "المغرب العربي" كانت تصدر باللغة العربية، ذات طابع أسبوعي في الصدور [4].

صدرت في شهر جوان من سنة 1947م، صدرت عنها أعداد باللغة الفرنسية قد تولى إدارتها الشيخ "سعيد زاهيري". رغم مساعي الحركة المتكررة لإصدار جريدة خاصة بها، قاد هذه المساعي النائب "محمد خيضر" غير أن العدد الأول المتوقع صدوره في 18 أوت 1949م من جريدة الجزائر الحرة لم يصدر [5].

صدرت جريدة "المنار" في مارس 1951م مسيرة من قبل القيادي في الكشافة الإسلامية "محمد بوزوز" الملاحَظ من كل هذا أنّ الحزب استعان في تسيير هذه الصحف أو النشريات بشخصيات مستقلة، كان هذا نتيجة القمع حيث أن الصحافة الخاصة بالحزب واجهت صعوبات مالية كبيرة [6].

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م، ص312.
(2) بوشيخي شيخ: المرجع السابق، ص244.
(3) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 1169.
(4) بوشيخي شيخ، المرجع السابق، ص244.
(5) محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص1170.
(6) المرجع نفسه، (ص –ص) 1169، 1170.

المبحث الثاني: أهم مؤتمرات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.

* ندوة الإطارات 1946م:

انعقدت هذه الندوة في بوزريعة بالعاصمة وضواحي المدنيّة في شهر أكتوبر من سنة 1946م، حيث دافع خلال هذه الندوة كل من "مصالي الحاج" و"حسين لحول" عن فكرة المشاركة في الانتخابات أما "عمر أوصديق" و"عمار ولد حمودة" و"الطيب بولحروف" فقد دعا هؤلاء الثلاثة إلى اتباع العمل السري والإسراع في اتخاذ خيار الكفاح المسلح، حيث انتهى الاجتماع بفشل أنصار العمل المباشر في تمرير مشروعهم [1].

يرى الكثير من المؤرخين والدارسين لهذه الفترة أن هذه الندوة شكلت بداية الصراع والاختلاف وظهوره بشكل علني داخل هياكل الحزب ومن أهم ما دُرس خلال هذه الندوة:

1) المشاركة في الانتخابات.
2) تشكيل لجنة مركزية جديدة [*].
3) تشكيل مكتب سياسي (لجنة مديرة) جديدة [2].

2)مؤتمر 15، 16 فيفري 1947م:

ارتأت قيادة الحزب أن تُبادر بتوضيح الأمور فعقدت هذا المؤتمر الذي سبقته ندوة الإطارات أواخر 1946م، حيث ضم هذا المؤتمر حوالي 60 مندوبا من بين أعضاء اللجنة المركزية، دارت نقاشات مطوّلة انتقدت خلالها عناصر الحزب وبشدة مسألة الانتخابات كما تضمنت النقاشات كذلك ضرورة العودة للنهج السري مع دراسة مسألة الكفاح المسلح من مختلف الجوانب [3].

---

(1) محمد حربي، **جبهة التحرير الأسطورة والواقع 1954، 1962م**، ترجمة: كميل قيصر داغر، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1982، (ص_ص)42، 43.

(*) أنظر الملحق رقم 2.

(2) مومن العمري، المرجع السابق، ص88.

(3) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص177.

جرت أشغال هذا المؤتمر على يومين حيث دارت أشغال اليوم الأول في منزل المناضل "مهدي عمران" ببوزريعة، أمّا أشغال اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صغيرة لصاحبها "مولود مليان" وذلك في بلكور بالعاصمة، وذلك من باب الاحتياط الأمني للحفاظ على سرية المؤتمر وحماية المناضلين من أجهزة الاستخبارات الاستعمارية [1].

بدأ المؤتمر بنصين أولهما تقرير عن أنشطة الحزب قدّمه المناضل "حسين لحول" وتقرير ثانٍ عن نشاط الحزب بمنطقة القبائل يخصّ تجنيد مجموعة من الشباب والمثقفين المتحمسين لخيار الكفاح المسلّح تمت صياغته جماعيا [2].

قامت اللجنة المركزية [*] التي تم تعيينها من قبل لجنة الخمسة [3] بانتخاب المكتب السياسي الذي يتكون من:

مصالي: رئيس الحزب، حسين لحول: مكلف الدعاية والصحافة، محمد بلوزداد: مسؤول المنظمة الخاصة، محمد لمين دباغين: مكلف بالعلاقات الخارجية، أحمد بودة: مسؤول التنظيم السياسي، عمر أوصديق: مساعد بودة، آيت أحمد: أمين المال ومساعد محمد بلوزداد، أحمد بن مهل: أمين سر مصالي، مبارك فيلالي: مسؤول الطباعة والنشر، مسعود بوقادوم، محمد خيضر، أحمد مزغنة: نواب في المجلس الجزائري [4].

تشكّل المكتب السياسي الجديد المنبثق عن المؤتمر من 12 عضوا 4 برلمانيين: بوقادوم، مزغنة، خيضر، لمين دباغين [5].

---

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص89.

(2) حسين آيت أحمد، **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942، 1952م**، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، مكتبة طريق العلم، الجزائر، 2002م، ص102.

(*) أنظر الملحق رقم 3.

(3) انظر بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1989م)**. **ج 1**، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص473.

(4) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص180.

(5) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص108.

اعتبر مؤتمر 15 فيفري 1947م حسب بعض المؤرخين المؤتمر الفعلي الأول الذي عقدته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إذْ مثّل الجناح الداعي للعمل العسكري كل من "لمين دباغين"، "بوقادوم"، "فيلالي" و"بودة" كانوا يحبذون العودة للقيم الإسلامية والعمل والمسلح [1].

انتهى المؤتمر بتسوية حول مختلف المسائل التي طُرحت وكانت قرارات المؤتمر تعكس مختلف وجهات النظر الرئيسية إذْ كانت الحركة مقسمة لثلاثة اتجاهات:

- حزب الشعب الذي يواصل نشاطه سريا.

- الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي تنشط بصورة علنية ذات طابع قانوني، شرعي.

- المنظمة الخاصة (OS) التي عليها أن تعد للثورة المسلحة [2].

هكذا اختتم المؤتمر بقرارات مُرضية لجميع الأطراف وراح كل طرف يسعى لبذل كل ما لديه من طاقات لإثبات صحة نظرته [3].

3) مؤتمر زدين ديسمبر 1948م:

نتيجة لمختلف التطورات التي عرفتها الساحة السياسية خاصة بعد فضيحة تزوير انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948م بسبب الغش والتزوير في عهد الحاكم العام "نايجلان" حال هذا دون وصول مناضلي الحركة الوطنية للمجالس المنتخبة وأعاق حصولهم على أصوات الناخبين [4].

لأجل حل المسألة انعقد مؤتمر "زدين" في شهر ديسمبر 1948م نواحي "عين الدفلى" ثم مدينة البليدة في مزرعة المناضل "عبد القادر بلحاج الجيلالي"، المفتش العام في المنظمة الخاصة (O.S).

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص313.
(2) محمد حربي، المصدر السابق (ص-ص)45، 46
(3) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص154.
(4) **مجلة المتحف**، عدد خاص نوفمبر 2021م، مديرية الاتصال والتوجيه، ص39.

دارت المناقشات حول الاستراتيجية الثورية الواجب اتباعها والعمل على إيجاد حلول لتدعيم نشاط الحزب في ظل فشل الوسيلة الانتخابية [1].

انقضت الاجتماعات بخبر مفاجئ مفاده أن الشرطة الفرنسية على وشك مداهمة المكان ففرّ الجميع.

تقرّر اكتمال الاجتماع في جانفي سنة 1949م بالبليدة في الطابق تحت الأرضي لفيلا يملكها المناضل "محمد بولحية" حيث تم التوصّل للنقاط الآتية:

مصالي الحاج: رئيس الحزب، حسين لحول: امين عام، سعيد عمراني: مكلف بالتنظيم السياسي، حسين آيت أحمد: مسؤول المنظمة الخاصة، سيد علي الحميد: أمين المال، محمد شرشالي: مكلف بالدعاية والإعلام، شوقي مصطفاي: مكلف الشؤون الخارجية، محمد خيضر، أحمد مزغنّة: العلاقات مع السلطات والتنظيمات السياسية الأخرى. لم يكن منصب الأمين العام قبل هذا التاريخ [2].

أهم نص نتج عن هذا المؤتمر صدور وثيقة زدين: تتناول نصها وضع النشاط السياسي، نشر فكرة الكفاح المسلح حدد طبيعة وشكل الكفاح "حرب العصابات"، وترقية المستوى التقني لأفراد المنظمة الخاصة قدّم هذا التقرير المناضل "حسين آيت أحمد"[3].

عمدت اللجنة المديرة التي أسفرت عنها اجتماعات "زدين" والبليدة عن وضع صيغة تنظيمية تستهدف تحسين سير الحزب ومختلف نشاطاته مع عدم المساس ببنيته الهرمية، كان لنشاط الحزب امتدادات في تونس عبر فرع الطلبة بجامع الزيتونة، خلال سنة 1949م بقي آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة ولكن تحت إشراف "حسين لحول"[4].

(1) مجلة المتحف، المرجع السابق، ص40.
(2) المرجع نفسه، ص40.
(3) المرجع نفسه، ص41.
(4) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق (ص-ص)198، 199.

خرجت دورة زدين بالخيار الثوري وإعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة ومنحها الضوء الأخضر للقيام بالعمليات التدريبية والعمليات الميدانية على حد سواء مع تنظيم وتعبئة الجماهير لضمان مساهمتها في العمل الثوري [1].

على الرغم من ان تقرير "حسين آيت احمد" مسؤول "OS" لم يحظى بالإجماع فإن اللائحة الختامية أكدت على ضرورة تزويد المنظمة بكل الإطارات والمناضلين الذين تتوفر فيهم الشروط السياسية والعسكرية لخوض معركة التحرير، حيث اعتبر المناضل "أحمد محساس" اللائحة تعبيرا واضحا عن فشل النضال السياسي [2].

في إطار تعزيز العمل المغاربي المشترك بين مختلف الأحزاب الفاعلة، اتجه وفد الحركة الذي كان مكونا من: الدكتور "لمين دباغين وفيلالي مبارك" إلى المغرب الأقصى، حيث تم توقيع اتفاق بين الأحزاب الوطنية الثلاثة وهي: حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغربي، يقضي الاتفاق بعدم تفاوض أي حزب من الأحزاب مع فرنسا كان ذلك في 1946م كما كانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الحزب الجزائري الوحيد الذي مثل الجزائر في لجنة تحرير المغرب العربي [3].

كما شاركت "الحركة" في مختلف المؤتمرات الدولية نذكر منها "المؤتمر المناهض للإمبريالية" الذي جرت أعماله ببروكسل، دافع خلالها الحزب عن فكرة "جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة"، والمشاركة في مؤتمر السلام في أفريل 1949م.

كذلك مشاركة طلبة "حزب الشعب" رفقة قيادي الكشافة الإسلامية في "المهرجان العالمي للشبيبة بمدينة براغ سنة 1947"[4].

بالإضافة إلى رحلة الحج التي قام بها مصالي حيث استغلها لزيارة عدة بلدان في المشرق العربي طالب حكومات مختلف الدول هناك بتقديم مختلف أنواع الدعم للشعب الجزائري المكافح وبعد عودته

(1) مجلة المتحف، المرجع السابق، ص43.
(2) العربي الزبيري، المرجع السابق ص174.
(3) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص1173.
(4) المرجع نفسه، (ص-ص)1174، 1175.

للجزائر سنة 1952م، قام بتأطير تجمعات توعوية بسبب نشاطاته هذه في الجزائر تم اعتقاله بتاريخ 14 ماي 1952م، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية "بنيور" في فرنسا [1].

المبحث الثالث: التجربة الانتخابية

انتخابات 1946:

في نوفمبر من سنة 1946 وبعد الافراج عن مصالي الحاج ومختلف القادة السياسيين رؤساء الأحزاب الممثلة للحركة الوطنية الجزائرية بمقتضى قانون العفو الشامل الصادر في 1946/3/16م، قرر مصالي الحاج مشاركة حزب الشعب الجزائري في الانتخابات، رفضت الإدارة الفرنسية الاعتراف بحزب الشعب وبمشاركة "مصالي الحاج" كمترشح ضمن هذه الانتخابات، تمّ تغيير اسم الحزب ليكون: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، لم يحظ هذا القرار بموافقة جميع الفاعليين إذ عارضه دعاة العمل السري [2].

كانت الانتخابات التي أجريت في نوفمبر 1946م تخص الجمعية التشريعية الثانية بعد أن تم حل الأولى (أكتوبر 1946م) امتنع خلالها "فرحات عباس" عن المشاركة تاركا الفرصة لقادة التيار الاستقلالي ولتجنب تشتيت الأصوات، رفضت الإدارة الفرنسية قبول مترشحي مدينة سطيف ووهران كما رفض ترشيح "مصالي الحاج" في الجزائر العاصمة، فاز خلالها الحزب المؤسس حديثا ب 5 مقاعد مثلها: لمين دباغين، جمال دردور، مسعود بوقادوم، محمد خيضر، أحمد مزغنة [3].

---

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص491.

(2) الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1962/1919)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998، (ص-ص)57، 58.

(3) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، (ص-ص).123.122

أطلق على هذه القائمة التي تم ترشيحها اسم "قائمة لتحرير الشعب الجزائري"، من تم رفض ترشحهم كان ذلك بدعوى صدور احكام قضائية ضدهم وذلك لدواعي سياسية [1].

جرت هذه الانتخابات في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، اختبر من خلالها مصالي الحاج مدى تقبل الرأي العام الجزائري لفكرة الاستقلال عن طريق صناديق الاقتراع [2].

تعتبر أول تجربة انتخابية للحركة المؤسسة حديثا وتجربة عمل ميداني في ظل الشرعية الفرنسية، حاولت خلالها الحركة طرح برنامجها –تم التطرق إليه–

كان نواب الحركة من أجل انتصار الحريات الذين ظفروا بالمقاعد يصرّحون بلهجة شديدة أنهم لا يعترفون بالقوانين الفرنسية المطبقة في الجزائر، في ظل مناداتهم وذكرهم لمطلب الاستقلال التام وانتقادهم للسياسية الفرنسية المطبقة منذ 1830[3].

تجب الإشارة إلى أن الإدارة الفرنسية التي كانت تشرف على مجريات سير العملية الانتخابية وقتها عملت على تزوير النتائج [4]، لإعاقة وصول ممثلي التيار الاستقلالي للبرلمان، أو التقليل من مقاعدهم في حال الحصول عليها.

انتخابات 1947م:

نظمت الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947م، حصل خلالها الحزب الذي يقوده مصالي الحاج على 33% من مجموع المقاعد المخصصة للمسلمين الجزائريين [5].

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص312.

(2) بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية**، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986، (ص–ص)43، 44.

(3) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص235.

(4) يحيى بوعزيز، **الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص88.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص465.

المدن التي شملتها هذه الانتخابات هي المدن الكبرى مثل: البليدة، وهران، عنابة، الأصنام، سكيكدة، مستغانم، بسكرة، في هذه الانتخابات لم يكن بوسع الإدارة التزوير بسهولة، أحدث نجاح الحزب في هذه الانتخابات تحولا حاسما في النظام الهيكلي للحزب، كان الحزب في مواجهة مع أزمة مالية حادة ومشكلة تسيير في ظل امتلاكه لمئات المنتخبين، وجب اشراكهم في الإدارة البلدية فالحصة المحددة للمسلمين لا تتجاوز خُمس المقاعد [1].

كان عدد البلديات التي فازت بها الحركة هو 110 بلديات، بعدها دخل الحزب في منافسة شرسة ضد قوائم الاتحاد الديمقراطي والشيوعيين وقوائم المترشحين المستقلين التابعين للإدارة الفرنسية [2].

بعد الفوز في هذه المنافسة يتضح أنّ الحركة قد وظفتها لتعميم ايديولوجياتها وضبط شعارات واضحة والتقرب من مختلف الفئات الاجتماعية في ظل عدم اتحاد التشكيلات السياسية الجزائرية فيما بينها، فهم غلاة المستوطنين ان الأغلبية الساحقة للشعب الجزائري مؤيدة لمطلب الاستقلال لذلك سعوا للضغط على الحكومة الفرنسية في باريس لاتخاذ إجراءات مشددة ضد الساسة الجزائريين [3].

انتخابات سنة 1948م:

مع صدور القانون الخاص بالجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 1947م [4]، وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي عليه، نص هذا القانون على المساواة في التمثيل النيابي في المجلس

(1) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص135.

(2) يحيى يوعزيز، الأيديولوجيات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص88.

(3) العربي الزبيري، المرجع السابق، (ص-ص)160، 161.

(4) للمزيد يرجى الاطلاع على، عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص357 حتى ص368.

الجزائري حيث يضم هذا المجلس 120 عضوا، 60 منهم أوروبي، و60 جزائري، من بين هؤلاء بإمكان الجزائيين اختيار 15 عضوا لتمثيلهم في البرلمان الفرنسي، لم يحظ هذا الطرح بقبول لدى المعمرين الذين عملوا على إيجاد شخصية قوية تعيق وصول الجزائريين للمناصب المذكورة [1].

حتى لا تتكرر نتائج الانتخابات البلدية ضغط ممثلو المعمرين في حكومة باريس لأجل تغيير الوالي العام "شاتينيو" بوزير التربية الأسبق "ايدموند نايجلان" (Edmond Naegelen) صاحب التوجهات الاشتراكية الذي تم الاتيان به للوقوف في وجه كافة التشكيلات السياسية الجزائرية [2].

الحاكم المعين حديثا قد تم تعيينه بالضبط في تاريخ 1948/02/11م ليشرف على انتخابات المجلس الجزائري [3]، أو الجمعية الجزائرية التي تعد المادة السادسة من القانون الخاص بالجزائر، كانت حملة الحركة من أجل الانتصار الديمقراطية في هذه الانتخابات تحت شعار "الأمة الجزائرية ذات السيادة المطلقة"[4].

كان من المقرر إجراء هذه الانتخابات يوم 1948/1/15م وبالتالي فسبب تأخر الإجراء هو تأخر تعيين الحاكم العام الجديد "نايجلان" من قبل الحكومة الفرنسية ليكون تاريخ 1948/4/14م هو تاريخ إجرائها فعليا [5].

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص315.
(2) العربي الزبيري، المرجع السابق، ص161.
(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص315.
(4) العربي الزبيري، المرجع السابق، ص161.
(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص316.

حُدّد لهذه الانتخابات أن يتم إجراءها بدورتين الأولى بتاريخ 4 أفريل والثانية 11 أفريل 1948م ثم اعتقال بعض مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات قبل الانتخابات [1].

ألقي القبض على ثلاثة وثلاثين مرشحا من بين 59 قبل التصويت وأثناءه [2].

بعدها استطاع الحاكم العام "نايجلان" القيام بعمليات تزوير، محاولة الحركة لتفادي هذا التزوير، كانت بإصدار تعليمات لمنضاليها باستعمال جميع الوسائل لمنع إجراءات الإدارة التعسفية، كما أعطت التعليمات لمناضلي المنظمة الخاصة O.S بإحراق الصناديق في حال تم منع الناخبين من اختيار ممثليهم بحرية [3].

رغم ما شهدته هذه الانتخابات من تزوير إلاّ أنّ نتائجها الإيجابية تمثلت في:

1) فضح سياسة فرنسا أمام الرأي العام الفرنسي والدولي.

2) التمكن من الاتصال بالجماهير حزبيا ومخاطبتها ودفعها لتبني نهج الكفاح رغم الأحكام القضائية القاسية في حق من ألقي عليه القبض [4].

حصلت الحركة من أجل انتصار الحريات في هذه الانتخابات حسب النتائج المعلنة على 9 مقاعد، و8 مقاعد للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في حين كان هناك مقعدين للاشتراكيين المستقلين، في حين حصل المرشحون المستقلون عملاء فرنسا على 41 مقعدا ليصل العدد الاجمالي 60 مقعدا للمسلمين، في الشق الأوروبي فاز اليمينيون وفي

(1) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص165.

(2) يحي بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص88.

(3) العربي الزبيري، المرجع السابق، ص162.

(4) يحي بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص89.

الشق الجزائري فاز مرشحو الإدارة مما يدل على نجاح عملية التزوير وفي مدن كمدينة قالمة وسطيف لم يتم الإعلان على النتائج نهائيا [1].

فيما يخص تجربة الانتخابات التي خاضتها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قد كانت هذه المسألة نقطة خلاف بين أعضاء الحزب، وبداية لأزماته المختلفة، إذْ تأكد من خلالها أصحاب التوجه للعمل المسلح من صحة نظرتهم وأسلوبهم في الكفاح من أجل نيل الاستقلال، وتأكدت هذه النظرة أكثر بعد انتخابات 1948م، إذ كانت الانتخابات التي شهدت معدلات تزوير قياسية في ظل استمرار الضغط المعمرين لمنع وصول مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات لمختلف المجالس مما قد يشكل تهديد لمصالحهم.

تعتبر الانتخابات الى جانب دستور 1947/9/20م والعفو الشامل الصادر في 16 مارس 1946م محاولات إصلاحية بعد الحرب العالمية الثانية قامت بها الإدارة الاستعمارية لـ: محاولة امتصاص السخط الشعبي خاصة بعد ارتكابها لمجازر 8 ماي 1945م، محاولة ثني التيار الاستقلالي عن تبني الكفاح المسلح إلاّ أنّ هذه الإصلاحات قد فشلت.

المبحث الرابع: المنظمة الخاصة (O.S)

هكذا وبعد سنتين من مجازر 8 ماي 1945م تقرر في مؤتمر 1947/2/15، إنشاء النواة الأولى للكفاح المسلح المسماة "المنظمة الخاصة" وبهذا القرار أصبح الحزب مدعوما بجناح جاهز لحمل السلاح وإعلان الثورة من اجل تحقيق الاستقلال.

في تقرير اللجنة المركزية "ديسمبر 1948" وبحضور "مصالي" تم اقتراح إحداث بُؤرة ثورية أملا في تدويل القضية الجزائرية وتمهيدا لذلك تم منح الضوء الأخضر للمنظمة الخاصة للقيام ببعض العمليات [2].

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص317.

(2) محمد عباس، **خصومات تاريخية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، (ص-ص)31، 32.

بعد انتهاء المؤتمر تم الشروع في تكوين المنظمة الخاصة منذ مارس 1947م وهي منظمة شبه عسكرية حددت أهدافها بتجنيد الشباب المؤمن والمستعد للتضحية وتدريبه على القتال والبحث عن الأسلحة والمتفجرات وتجريبها في المناطق الجبلية وجمع الأموال والبحث عن ملاجئ للمناضلين المطاردين وبناء شبكة خلايا تشمل كل القطر الوطني [1].

قد تداول على قيادة المنظمة الخاصة ثلاثة مناضلين هم "محمد بلوزداد" إلى أن أقعده المرض، "حسين آيت أحمد" إلى أن ظهرت الأزمة البربرية 1949م أحاطت به الشكوك ثم "أحمد بن بلة" إلى غاية اكتشافها وتفكيكها في مارس 1950م واعتقال بن بلة في 12 ماي 1950م [2].

كان للمنظمة المُنشأة نظام داخلي حدّد آليات عملها ونشاطها [*].

بادر "محمد بلوزداد" بتوزيع المهام كالآتي:

آيت أحمد: نائب رئيس هيئة الأركان.
عبد القادر بلحاج الجيلالي: المدرب العام. جيلالي رحيمي: مسؤول الجزائر.
محمد بوضياف: مسؤول قسنطينة. محمد مروك: مسؤول (الشلف والظهرة).
عمار ولد حمودة: منطقة القبائل. أحمد بن بلة: مسؤول وهران.
أمحمد يوسفي: مسؤول الاستعلامات والاتصالات.

تم تجنيد المناضلين وفق معايير مشددة، وبعد اجتياز امتحانات صعبة وأداء القسم يتعهد المناضل بتقديم جميع إمكاناته لخدمة القضية الوطنية [3].

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، (ص-ص) 474.473.
(2)المرجع نفسه، ص474.
(*) أنظر الملحق رقم 4.
(3) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ص241.

حيث خلف "آيت أحمد" المناضل "محمد بلوزداد" كان قد شكل هذا الأخير هيئة أركان في نوفمبر 1947 هي كالآتي:

قائد الأركان: حسين آيت احمد. المدرب والمفتش العام: عبد القادر بلحاج الجيلالي

مسؤول قسنطينة: محمد بوضياف.

مسؤول الجزائر1: (العاصمة، متيجة، القبائل، التيطري): جيلالي رجيمي.

مسؤول الجزائر2: الشلف، الظهرة، محمد مروك.

عمالة وهران: أحمد بن بلة. المكلف الاتصالات والاستعلامات والمساعدات: أمحمد يوسفي [1].

تم استبعاد "آيت أحمد" من المنظمة الخاصة سنة 1949 وتم تعويضه بـ "بن بلة" الذي بادر بتكوين المنظمة كالآتي:

قائد الأركان: أحمد بن بلة.

المدرب العسكري والمفتش العام: عبد القادر بلحاج الجيلالي.

المصالح العامة، المساعدات، صناعة المتفجرات والاتصالات: أمحمد يوسفي.

عمالة قسنطينة: محمد بوضياف.

مسؤول الجزائر1: الجيلالي رحيمي.

مسؤول الجزائر2: أحمد محساس.

(1) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، (ص-ص).188.187

عمالة وهران: عبد الرحمان بن سعيد ونائبه: حمو بوتليليس [1].

تم إنشاء شبكات مدعمة لعمل المنظمة الخاصة مثل شبكة التواطؤ، شبكة الاتصالات مهمة الشبكة الأولى: هي اختيار الملاجئ المناسبة لإخفاء المناضلين والعمل على إعداد مخابئ للأسلحة والذخيرة، أما مهمة الشبكة الثانية: هي شراء السلاح شراء أجهزة الاتصالات وتدريب المجندين على استعمالها. ليتم تقسيم الجزائر إلى مناطق ونواح كما تم تفويج المناضلين في خلايا وفرق على أساس السرية والفصل بين الأفواج مع إنشاء تنظيمات أخرى لمراقبة تحركات الأجهزة الأمنية الفرنسية [2].

أما مجال التجنيد فكان انتقائيا حيث تم التركيز على قدماء مناضلي حزب الشعب كونهم غير معروفين سياسيا، تلقى المجندون تكوينا عسكريا على "حرب العصابات" والقيام بالمهام الفردية والتعرف على كيفية تركيب وتفكيك الأسلحة، حيث ان مدربي المنظمة الخاصة أغلبهم مجندون سابقون في الجيش الفرنسي، شاركوا في مختلف الحروب [3]. بالإضافة إلى تكوين سياسي ليكون المناضل مُؤَطِرًا ضمن الأوساط الجماهيرية يقود المظاهرات في المدن لبث الروح الوطنية في الشباب، بفضل هذا التكوين وبسبب أزمة التمويل أقدمت المنظمة على تدبير عملية الاستيلاء على 3 ميلون فرنك فرنسي هي العملية المسماة بـ بريد وهران ليلة 4، 5 أفريل 1949[4].

(1) بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص200.
(2) الطيب العلوي، المرجع السابق، (ص-ص).243.242
(3) عامر رخيلة، المرجع السابق، (ص-ص)116، 117.
(4) المرجع نفسه، (ص-ص)117، 118.

الفصل الثاني: أزمات الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية

المبحث الأوّل: أزمة لمين دباغين 1948م.

المبحث الثاني: الأزمة البربرية 1949م.

المبحث الثالث: اكتشاف المنظمة الخاصة.

المبحث الرابع: مؤتمر أفريل 1953م وبروز أزمة القيادة.

شهدت الحركة منذ تأسيسها في نوفمبر 1946م عدة أزمات عصفت بها برزت للعلن تواليا منذ 1948م.1949م.1953م لتكون أزمة 1953م أزمة القيادة الأزمة الأشد وقعا.

المبحث الأوّل: أزمة لمين دباغين 1948م.

فيما يخص "محمد دباغين" كان قد تمّ تنصيبه من قبل لجنة اليقظة، كرجل ثانٍ في الحزب خلال مؤتمر 1947م، رغم أنّ اجتماع 1948م هو الذي تمكن خلاله "الأمين دباغين"•من التمتع بسلطات واسعة فوضت له قيادة السياسية الخارجية للحزب، فبدأ بسفره للقاهرة دون إذن، كما لم تكن له مشاركة أو دور يذكر حينما عقدت دورة لجمعية الأمم المتحدة في باريس 1948م [1]

مع امتناع "الأمين دباغين" عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية خاصة المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي رغم عدم توقفه عن تقديم التهم الموجهة ضد "مصالي الحاج" واتّهامه بالسُكر [2]

في محاولة من قبل أعضاء الحركة لإعادة "الأمين دباغين" لصفوفها شكلت لجنة من أربعة أشخاص: "مصالي الحاج، محمد بلوزداد، بن يوسف بن خدة، أحمد بودة" لتوضيح قضيته وموقفه من الحركة لكنّه رفض المحاولة[3]

(•) تعريف لمين دباغين من كتاب "مومن العمري" الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا حتى جبهة التحرير، ص201.

(1) يحيى بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني، 1946-1962م**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 12.

(2) سعاد يمينة شبوط، **حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1945-1954م، من الأزمة إلى القطيعة**، مجلة المعارف للبحوث والدّراسات التاريخية، العدد 8، قسم التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (ص-ص) 137، 138.

(3)المرجع نفسه، ص 138.

يرى "حسين آيت أحمد" أنّ المناضل "دباغين" لم يكن يسعى وراء أهداف وطموحات شخصية، كان استيائه فقط من انعدام القدرة الفكرية والسياسية لدى القائد لحل المشاكل، كما أنّه لم يكن مرتاحًا نظرًا للدسائس التي تُحاك للإساءة له لدى القائد خاصة مواجهته للمجلس التأديبي بعد أنْ حمّله زملاؤه مسؤولية أحداث سطيف الواقعة في 8 ماي 45[1].

في ظلّ عدم قدرة إدارة الحزب على القيام بأي دور حينها ذهب نوابه المنتخبون إلى باريس وتخطوا سقف الصلاحيات التي يتمتعون بها وتجاوزا دورهم المتمثل في شرح القضية الجزائرية للرأي العام العالمي، ليصل ذلك حد استجواب الحكومة، والمشاركة في النقاشات وتقديم اقتراحات قانونية فيما يخص بعض القضايا، هكذا ابتعد الحزب عن الخط السياسي وبرز تنافر حاد بين الحركة البرلمانية وحياة الحزب، كان في صف "دباغين" كل من "جمال دردور، مسعود بوقادوم"[2].

"الأمين دباغين" الذي روي عنه أنّه صاحب هذه المقولة «كونت حركة أحباب البيان فأخذها مني فرحات عباس، وكونت حركة الانتصار للحريات والديمقراطية فأخذها مني أحمد مزغنة» [3].

كانت المحاولة الأخيرة للصلح هي زيارة "أحمد بودة" والتي أبلغ خلالها المناضل بأنّ قيادة الحركة سوف تعتبره متمردًا وعاصيًا في حال عدم توضيح موقفه، ليُجيب "دباغين": «إذن الحرب بيننا»، ليحدث انسحابه في نهاية المطاف خيبة أمل كبيرة وهزّة في صفوف الحزب، حيث كان الشباب الثوري الذي ينشط في ظل السرية يرى في "لمين دباغين" الباحث عن مخرج لأزمات الحزب [4].

(1) حسين أيت أحمد، المصدر السابق، (ص- ص) 105، 106.

(2) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، (ص-ص) 10-11.

(3) يحيى بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 18.

(4) سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، (ص- ص) 138، 139.

لقد وجد "د/ دباغين" نفسه معزولاً بين اتجاهين:

اتجاه وسط كان يُمثله: "حسين لحول، مصالي الحاج، أحمد مزغنة، بن يوسف بن خدة".

اتجاه يميني كان يُمثله كل من: "شوقي مصطفاي، محمد الحاج شرشالي، عمراني" خاصة بعد أنْ فقد بعض حلفائه، هكذا انسحب ليكون هذا الانسحاب مؤشرًا واضحًا على صعوبة المرحلة وصعوبة أوضاع حركة انتصار الحريات والديمقراطية [1].

المبحث الثاني: الأزمة البربرية 1949م.

اعتبرت الأزمة البربرية مشكل انقسام في الحزب في ظل وجود عناصر يسارية من القبائل الكبرى مسيطرة على خلايا الحزب ولجنته المركزية، بدأ المناضل "واعلي بناي" منذ 1945م يُطالب بإنشاء منظمة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية[2]، حيث ظهرت هذه الأزمة للعلن بعد انتخابات سنة 1948م، والمحادثات التي جرت حول عدم فعالية السياسة البرلمانية، حيث كانت هذه الأيديولوجيا لدى البعض محكومًا عليها بالفشل مع تهجمهم على توجه الحزب العربي الإسلامي، حيث أثاروا مشكل الأصل البربري للشعب الجزائري، سعوا إلى إنشاء حزب الشعب القبائلي (PPK)[3].

بعد وفاة "علي عميش" في أوت 1946م أصبح المناضل "حسين آيت أحمد، عمار ولد حمودة، عمر أوصديق، واعلي بناي" يُشكلون نواة الفريق الذي يُمثل النزعة البربرية، كان هؤلاء الأربعة ضمن اللجنة المركزية للحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية [4].

(1) مومن العمري، المرجع السابق، (ص–ص) 203 ،204.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 318.

(3) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1156.

(4) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 236.

بالرجوع إلى معطيات وطرح السيد "بن خدة" حول تأكيده أنّ الأزمة قد ظهرت ما بين 1946-1947م ليتضح أنّ الأزمة ماهي إلاّ مؤامرة استعمارية لزرع الشقاق في صفوف الحزب، أمّا بالنسبة للأطراف التي استغلت هذه الأزمة هم الشيوعيون ليبرزوا أنّ الأمة الجزائرية لم توجد بعد أمّا اللائكيون فقد استعملوها للمطالبة بتحييد وإبعاد الإسلام عن كل نشاط سياسي [1].

أصبح تكتل "اللجنة المركزية" يُؤكد على الهوية الثقافية للبربر، أصبح يُعادي كل ما هو عربي إسلامي، انغرس هذا التيار في صفوف الطلبة المهاجرين في فرنسا، حيث نشط "بناي واعلي" و"رشيد علي يحيى" في مارس 1950م [2].

كان المناضل "كريم بلقاسم" من أوائل المسؤولين الذي تفطنوا وتصدُّوا لهذه المؤامرة، حيث كان يُردد ويُؤكد في مختلف اجتماعاته بولاية تيزي وزو: "أنّ النزعة البربرية لا يمكن أنْ تضر مساعينا الوطنية، إنّها سلاح فتاك نضعه بأنفسنا بين أيدي عدونا الاستعمار، فالعروبة والإسلام تعدّان من المقومات الأساسية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية"[3].

لفرض الانضباط وإبعاد العناصر المتسببة في المشكلة صدر القرار من قيادة الحزب بتصفية المتسببين في الأزمة، حيث بادر الحزب بتنحية "آيت أحمد" من قيادة المنظمة الخاصة (OS) حيث كان من نتائج الأزمة إثارة الكثير من الحساسيات داخل إطارات الحزب [4].

---

(1) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، (ص- ص) 165، 166.

(2) عبد الله مقلاني، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص 193.

(3) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 166.

(4) عبد الله مقلاني، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 193.

حيث يقول "حسين آيت أحمد" أنّه لا وجود لمؤامرة بربرية بل هناك استغلال مبالغ فيه لسلوكات "واعلي يحيى" في باريس واعتبر أنّ الأزمة ناتجة عن عجز الحزب في القيام بالتكفل بمسألة الهوية الجزائرية، يضع 4 مبررات لرأيه:

1) لا يعتقد بوجود مؤامرة.

2) المنتمون للتيار البربري يُشاطرون المناضل أفكاره بخصوص الثقافة واللّغة البربرية.

3) الأزمة ناتجة عن رفض النقاش على مستوى مختلف هياكل الحزب.

4) عند ظهور هذه الأزمة كانت كل الوسائل متوفرة لحلّها دون اللجوء لمسار القمع [1].

في شهر أفريل 1949م جاءت ردة فعل قيادة الحزب لتقرر حل فيدرالية الحزب بفرنسا وعزل "رشيد على يحيى" من رئاسة جريدة "النجم الجزائري"، بالنسبة للمناضل "آيت أحمد" أبعد من رئاسة المنظمة الخاصة (OS)، لكن لم يعزل من اللجنة المركزية حيث دافع عنه "مصالي الحاج"[2].

من الآثار السلبية لهذه الأزمة، هي أنّ اللجنة الفيدرالية بفرنسا أصبحت تعين ولا تنتخب، وذلك منذ ديسمبر 1949م، فالمسؤولون فيها أصبحوا يخضعون للجنة المركزية للحزب الموجود بالجزائر العاصمة والقاعدة لا يحق لها انتخاب القادة [3].

أنمت أزمتي 1948-1949م عن عدم قدرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على تصور حل واقعي، فلو طرحت هذه القضية في شفافية ووضوح لكان قد تم نقاشها وبلورة الاختلافات بصورة إيجابية، في حين بقاء مكانة "مصالي الحاج" وشعبيته على حالها وكان يصدر ردود أفعال في حال رؤيته لتهديدات ضد صلاحياته [4].

(1) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص، ص211-213.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 319.

(3)المرجع نفسه، ص 320.

(4) أحمد محساس، المصدر السابق، (ص -ص) 326، 327.

المبحث الثالث: اكتشاف المنظمة الخاصة.

كانت الشرطة الفرنسية تتعقب أعضاء المنظمة الخاصة منذ محاولتهم تفجير صرح دشّنهُ الحاكم "نايجلان" بتاريخ 1949/10/15م، إلاّ أنّ هذه المهمة قد فشلت بعد تبلل فتيل القنبلة المعدة للانفجار، إذْ يعود السبب الرئيسي لانكشاف المنظمة الخاصة (OS) من قبل سلطات الاحتلال هو حادث مارس 1950م [1].

كما يُؤكد المؤرخ "محمد حربي" في كتابه "جبهة التحرير الأسطورة والواقع" أنّ ما أدّى إلى اكتشاف المنظمة الخاصة وحتى قبل وقوع قضية خياري في تبسة بتاريخ 17 مارس 1950 هو استخدام العنف في تسوية المسائل الدّاخلية للمنظمة الخاصة، حيث أنّه فيما يتعلق بقضية "خياري" فقد كلفت مجموعة من 4 أشخاص هم (بن عودة، بن زعيم، عجومي إبراهيم، بكوش عبد الباقي) بخطفه وقد نجحت في ذلك، أدرك "خياري" مصيره المحتوم تخبط داخل السيارة أفقد السائق السيطرة حتى وقع الحادث ونجح هو في الهرب [2].

أدّى هذا الاكتشاف بالإدارة الاستعمارية إلى القيام بعمليات قمع واسعة النطاق وتوقيفات لعناصر المنظمة (O.S) شملت ما بين (400 حتى 3000) عنصر، طلبت حركة انتصار الحريات الديمقراطية من المساجين نفي وجود المنظمة السرية حال تعرضهم للاستجواب والمساءلة [3].

على الرغم من كل التبعات الجارية إلاّ أنّ هناك عدد من المناضلين أعضاء المنظمة الخاصة من استطاع الهروب للجبال وهناك من وصل للقاهرة، واجه الحزب خلال فترة

(1) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص 1218.

(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 75.

(3) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (1830-1954م)، ص 372.

الاكتشاف هذه تزايد الضغط عليه محليًا ومغاربيًا وعربيًا أكثره من بقية الأحزاب الأخرى على الساحة الجزائرية كونه الرافع الوحيد لشعارات الحرية والاستقلال والثورية [1].

حددت الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية موقفها بإنكار وجود المنظمة الخاصة، المناضلين الذين تم إلقاء القبض عليهم حُكم عليهم بالسجن أو التغريم ليسود اعتقاد في صفوف مناضلي المنظمة الخاصة (O.S) أنّ الحزب قد تخلى عنهم بحجة الحفاظ على بقائه [2].

مست الاعتقالات حتى هيئة الأركان حيث قبض على كل من "بن بلة"، "بلحاج"، "يوسفي"، "رجيمي"، "محساس" مع استطاعة "رجيمي" إقناع الشرطة بعدم صلته مع المنظمة، "بن بلة" الذي كان رئيس أركان المنظمة الخاصة (O.S) ألقي عليه القبض بتاريخ 12 ماي 1950م [3]، في حين نجا كل من "بوضياف"، "مراد ديدوش"، "بن مهيدي"، "بن طوبال"، "بيطاط" لتشهد منطقة التيطري القمع الأعنف، ليتم حجز المعدات الحربية، ملقمات، مسدسات، قتيل الألغام اعتبرت وقتها أدلة ملموسة بيد الفرنسيين [4].

اهتزت الدوائر الاستعمارية لهول الواقعة، حيث جرت مشاورات مطولة بين محافظي الشرطة والساسة الفرنسيين لتقوم الصحف بنشر الحدث بعناوين بارزة ومختلفة، حتى انّ قائد مصلحة الاتصالات لشمال إفريقيا رئيس مصلحة المخابرات العسكرية حضر بدوره للإشراف على سير التحقيقات على أرض الواقع [5].

---

(1) أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 153.

(2) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 194.

(3) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، (ص –ص) 215، 216.

(4)المصدر نفسه، (ص –ص) 216، 217.

(5) عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، تر: موسى أشرشور، تقديم: عبد الحميد مهري، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 2003م، ص 32.

لم تبق الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مكتوفة الأيدي بل قامت بإجراءات واتخذت خطوات للتخفيف من تبعات هذه الأزمة، فعلى المستوى الدّاخلي تم إقرار التكفل بجميع العناصر الناجية من الاعتقالات مع إعطائهم تعليمات بإتلاف ما بحوزتهم من وثائق مع ضرورة إخفاء عتادهم الحربي إنْ توفر، في حين هاجمت إدارة الاحتلال عبر مستشاريها في المجالس البلدية، المجلس الوطني الفرنسي، وعبر الصحف ومنها صحيفة "الجزائر الجديدة" يوم 1950/04/01م "هل نحن الآن على عتبة 8 ماي جديدة؟"[1].

من المؤكد أنّ هذه الأزمة كانت أشد من سابقتها كونها زادت الهوّة بين القاعدة والقيادة.

رغم كل ما جرى لم تتخلى القيادة السياسية للحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية عن مناضلي المنظمة الخاصة ودافعت عنهم بمختلف الطرق، ومما سهّل مهمتها أنّ هناك عناصر أفلتت ولم يُقبض عليها.

تم دمج المناضلين في مختلف اللجان وهناك من أُدمج ضمن المكتب السياسي أو اللجنة المركزية للحزب.

كحل نهائي قامت إدارة الحزب بحل المنظمة الذي تمّ فعليًا في صيف العام 1950م، على اعتبار الاحتفاظ بعناصر مُدربة لمدة طويلة رأي غير صائب.

المبحث الرابع: مؤتمر أفريل 1953م وبروز أزمة القيادة.

تعود خلفيات الأزمة منذ اجتماع اللجنة المركزية 18 مارس 1950م وعدم الاتفاق حول ماهية الصلاحيات التي ستُمنح لرئيس الحزب في ظل بروز تيار قوى يعارض انفراد زعيم الحزب بالقيادة مدى الحياة، لتتحول الأزمة من شكلها الخفي إلى العلن مع ربيع

(1) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 219.

سنة 1953م، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشامل ليوم 4، 5، 6 أفريل 1953م، وبروز قوة اللجنة المركزية [1].

وقع خلاف بين "مصالي" وبعض القادة خاصة مع الأمين العام "حسين لحول" حول كيفية تسيير الحزب نظرًا لعدم اتفاق الرؤى، استقال الأخير من منصبه في مارس 1951م، بالإضافة إلى مطالبة القيادة "لمصالي الحاج" بتقديم تقرير حول جولته في البلدان العربية الآسيوية، بعد رحلة الحج، حيث رجع إلى فرنسا لحضور ومتابعة أشغال منظمة الأمم المتحدة، في الأخير وفي اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1952م اتفقت على أنّ تقريره غير مرضٍ، بالإضافة إلى جولاته وخُطبه التي اعتبرت استفزازية، ومن بينها جولة الأصنام التي انتهت بتوقيف "مصالي في 14 ماي 1952"[2].

تم بعد الإيقاف وضع "مصالي الحاج" تحت الإقامة الجبرية في مدينة "نيور Niort"[3].

إذا فمؤتمر أفريل 1953 انعقد و"مصالي الحاج" لا زال في المنفى.

في هذا المؤتمر استطاع "بن يوسف بن خدة"، "حسين لحول" وغيرهما وضع القوانين الجديدة للحزب، كما تشكلت لجنة من (مصطفى بن بولعيد، مصالي الحاج، لحول حسين، بن خدة) قصد إعادة تكوين المنظمة الخاصة (السرية) من جديد والشروع في التحضيرات للعمل العسكري، غير أنّ هذه اللجنة لم تجتمع وبذلك لم يكن لأنصار العمل العسكري مكان ضمن اللجنة المركزية [4].

---

(1) برنو توفيق، **أزمة حركة انتصار الحريات والديمقراطية (MTLD) 1953، وقضية الصراع القائم بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية**، مجلة المواقف للبحوث والدّراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 05، قسم العلوم الإنسانية، جامعة معسكر، الجزائر، 2010م، (ص –ص) 337، 338.

(2) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، (ص –ص) 387، 388.

(3)المرجع نفسه، ص 388.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 328.

على الرّغم من كل محاولات اللجنة المركزية إبعاد "مصالي" تمكن الأخير من إيصال صوته وقُرأت رسالته للمؤتمر في ظل تبادل الاتهامات بين أنصار "مصالي" وأنصار اللجنة المركزية، برزت الأزمة باتجاهين في بادئ الأمر [1].

في ظل تولي "بن خدة" الأمانة العامة كوّن قيادة جماعية لم يكن فيها "مولاي مرباح"، "أحمد مزغنة" مما جعل "مصالي" يرى الخطوة محاولة لعزله، مع اعتباره أنّ برنامج العمل المُقدم من قبل السيد "بن خدة" يحوي مشاريع تم رفضها سابقًا خاصة منها: المؤتمر الوطني وسياسة الاتحاد والتعاون مع الأحزاب الجزائرية الأخرى [2].

بعد اللقاء الذي جمع "بن خدة" بـ "مصالي الحاج" في مدينة نيور (Niort) للتباحث في عدّة قضايا وبعد اجتماع 12-16 سبتمبر 1953م والتقرير الذي قدّمه "مولاي مرباح" لـ "مصالي الحاج" ليفصح خلاله عن السياسة الإصلاحية للحزب ويطلب القيادة المطلقة لأجل ذلك [3].

بعد الاتصالات التي قام بها "بن خدة" بصفة رسمية يوم 2 أكتوبر 1953م رفض "مصالي الحاج" عقد مؤتمر للحزب وابتداءًا من 27 ديسمبر 1953م انتقل الصراع من إدارة الحزب إلى القاعدة، لتتوالى التصريحات المضادة بين الطرفين من بينها تصريحات "مصالي" عبر رسالته إلى مؤتمر فيدرالية الحزب بباريس، التي اتهم فيها أعضاء اللجنة المركزية بالانحراف والابتعاد عن المبادئ الثورية للحزب والتصرف بطريقة عشوائية [4].

لتقوم اللجنة المركزية بتوجيه نداء بتاريخ 10 ديسمبر 1953م من أجل مؤتمر وطني جزائري جامع نشرت مقالات حول هذا المؤتمر وغاياته في جريدة "الجزائر الحرة" في حين

(1) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 195.

(2) العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 191.

(3) برنو توفيق، المرجع السابق، ص 338.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 330.

وزع رئيس الحزب منشورًا على المناضلين ليُعلن عن لجنة الخلاص العامة، التي سيقودها "عبد الله فيلالي"[1].

فيما يخص الأزمات المختلفة التي عصفت بالحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية فإنّ الأزمة الأولى أزمة "لمين دباغين" هي في واقعها أزمة حول القيادة في ظل تبادل الطرفين للاتهامات المختلفة.

بعض المصادر تُؤكد أنّ أزمة المنظمة الخاصة مؤامرة استعمارية لشق الحركة.

أزمة سنة 1953م كانت في بادئ الأمر مقتصرة فقط على الهيئات القيادية لتتطور بداية 1954م لتشمل القاعدة النضالية للحزب.

تُعدّ أزمة أفريل 1953م من أشدّ الأزمات في ظل وجود تيار ثالث حاول النأي بمناضلي (OS) عن كل الصراعات، واشتداد وتصعيد لهجة الاتهامات بين طرف وآخر.

(1) توفيق برنو، المرجع السابق، ص 338.

الفصل الثالث: اشتداد أزمة القيادة وإعلان الثورة والمواقف المختلفة منها

المبحث الأوّل: الانقسام وتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

المبحث الثاني: اجتماع مجموعة "22" وأهم نتائجه.

المبحث الثالث: إعلان الثورة.

المبحث الرابع: المواقف وردود الفعل المحلية والدولية من الثورة الجزائرية.

أزمة القيادة التي برزت مطلع 1953م، كان لها الدور الأبرز في تعجيل إعلان اندلاع الثورة التحريرية في ظل عدم توافق طرفي النزاع من مركزيين ومصاليين وعدم إنصاتهما للغة الحوار، ليقوم الطرف المحايد التيار الثوري يأخذ زمام المبادرة والتحضير فعليا للعمل المسلح عبر سلسلة اجتماعات مثلت نقاط تحول حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر.

المبحث الأوّل: الانقسام وتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

بعد اعتبار "مصالي الحاج" اللجنة المركزية الجديدة التي يرأسها "بن خدة" استهدافًا له ولأنصاره سحب ثقته منها، في سبتمبر 1953م لينقسم الحزب لقسمين:

- الرئيس وأتباعه: في المقدمة "مولاي مرباح"، "أحمد مزغنة".
- كتلة اللجنة المركزية: التي بلغ أعضائها حينها 27 عضوًا.

عقد المصاليون مؤتمر هورنو (Hornu) ببلجيكا 13-15 يوليو 1954م منحوا حق رئاسة الحزب لمصالي مدى الحياة مع حل اللجنة المركزية، أمّا اللجنة المركزية عقدت مؤتمرا في 13-16 أوت 1954م لإقصاء المصاليين والتنديد بتعزيز الانشقاق [1].

في خضم كلّ هذا الشقاق كانت الظروف مناسبة للعمل المسلح مما أدى لبروز تيار ثالث ثوري مثله قدامى المنظمة الخاصة (O.S) في ظل ظروف خارجية مساعدة منها هزيمة فرنسا "ديان بيان فو بالهند الصينية"، وإقرار حكومتها بالاستقلال الذّاتي لتونس على لسان رئيس الحكومة وقتها "منديس فرانس"[2].

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 476.

(2) عبد الله مقلاتي، ظافر نجود، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية (1954-1962م)**، الجزء الثاني، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر،2012 ، ص 14.

المؤتمر الذي عُقد قبل تشكل اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان مؤتمر اللجنة المركزية عقد بتاريخ 27 فيفري 1954م، أعلمت خلاله اللجنة المناضلين عن النزاع رسميًا وطالبت بمؤتمر خارق للعادة [1].

تظهر لأجل ذلك اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في 23 مارس 1954م للابتعاد عن جو الصراعات القائمة حول العمل العسكري وموعده [2].

هذه اللجنة المُشكلة حديثًا يتقدمها السيد "محمد بوضياف" رفقة مجموعة من الإطارات القيادية أبرزهم: "سيد علي عبد الحميد، بشير دخلي، حسين لحلول" لتضع اللجنة هدفًا لوجودها وهو البحث عن أنجع الحلول للمشاكل القائمة [3].

اجتمع "محمد بوضياف" مع "بن بولعيد" و"دخلي" و" بن مهيدي" و"بيطاط" بعد عودة بوضياف من قسنطينة انتهى الاجتماع المذكور بقرار يقضي ببعث حركة توعية للقاعدة للمحافظة على وحدة الحزب لتكون فحوى الاجتماعات الموالية، نوع الوسائل، وضع الشعارات، حيث كانت هذه اللجنة في بداية مارس 1954 غير قادرة على مواجهة ضغط المصاليين [4].

كان المصاليون قد عارضوا تأسيس هذه اللجنة، لتتم معاقبة "بيطاط" و"بوضياف" ردًا على ذلك هاجم مؤسسو اللجنة مقرًا تابعًا للحركة، كان هذا الرّد محاولة إنذار استوعبها "أحمد مزغنة" ورفاقه حال دون تدخل المصاليين في أعمال هذه اللجنة حتى قيام ثورة نوفمبر 1954م [5].

من النقاط الأساسية المسطرة التي عملت عليها الجنة الثورية ما يلي:

---

(1) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954م، (ص-ص) 112، 113.

(2) توفيق برنو، المرجع السابق، ص 340.

(3) محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص 23.

(4) محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، المصدر السابق، ص 42.

(5) المصدر نفسه، ص 43.

– وحدة الحزب عبر تنظيم مؤتمر واسع ديمقراطي قصد تحقيق التناسق الدّاخلي وتزويد الحزب بقيادة ثورية.

– اصدار نشرة داخلية بعنوان الوطني جريدة إعلام وسياسة تتبنى مواقف حيادية لتوعية المناضلين بخطورة الوضع، صدرت بستة نشرات اعتبرت أداة وصل وتوجيه وبث أفكار جديدة لتجاوز الوضع [1].

يرجع اختيار "محمد دخلي" ومساعده "رمضان بوشبوبة" اللذان ينتميان للجنة المركزية لموقعهما الاستراتيجي، لأنهما يشرفان على كامل أجهزة الحزب "فمحمد دخلي" المسؤول العام عن التنظيم والثاني معاونه، فالاتصال بهما يزيد من سهولة الاتصال بالمناضلين القادرين على تقديم الدعم المادي للجنة ومن أشكال الدعم (الأماكن، المقرات، الآلات، السكريتاريا) والدعم المالي [2].

كان هدف المركزيين هو استغلال اللجنة المنشأة حديثًا لكسبها كطرف قوي وفاعل مؤيد ضد المصاليين، ومن بين متبني الطرح "لحول، سيد علي عبد الحميد"، فبعد ادعاء مؤسسيها أنها تسعى لتجاوز الأزمة والشروع في العمل المباشر، تمكنت من أنْ تُصبح قوة مؤثرة بعد قيامها بتجنيد الطاقات لتصحيح المسار النضالي في وقت كان فيه (المصاليون، المركزيون) غارقون في أزمة القيادة [3].

في ظل محاولة بعض مناضلي المنظمة الخاصة (O.S) إنشاء تنظيم مواز، اكتشف "رمضان بوشبوبة" الأمر وأخبر "بوضياف" بذلك مع إشاعات روج لها المركزيون بأنّ لجنة الوحدة والعمل تابعة لهم مما أدى بالمناضل "محمد بوضياف" للقيام بإجراءات نهائية لإنهاء هذا الانحراف وهو ما سيقوده للدعوة لاجتماع 22[4].

(1) المصدر السابق، (ص –ص)43، 44.

(2) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 69.

(3) عبد الله مقلاني، ظافر نجود، المرجع السابق، ص 17.

(4) المرجع نفسه، ص 18.

وكان تفكك اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ 20 جويلية 1954م لأنّ وجودها لم يعد ضروريًا [1].

المبحث الثاني: اجتماع مجموعة "22" وأهم نتائجه.

فيما يخص ظروف الانعقاد على اختلافها سواءًا كانت داخلية أو خارجية يمكن ذكرها على النحو التالي:

الظروف الخارجية: في تونس والمغرب، بدأ الحكومة الفرنسية في اجراء مفاوضات استقلال البلدين، مما يعني أنّ فرنسا تُريد التّفرغ بصورة واضحة لتثبيت دعائم وجودها بالجزائر في ظل إجراءات لتعزيز قواتها هناك ورفع عددها.

أمّا داخليًا: هو الصراع القائم بين هياكل الحزب حول مبدأ القيادة وتداعياته المختلفة [2].

يذكر المؤرخ "محمد حربي" أنّ مهمة كل من "محمد بوضياف" و "بن بولعيد" لم تكن سهلة على الإطلاق لإقناع ممثلي القبائل للانضمام إليهم، حيث أنّ أوّل لقاء جمع الرجلين بـ "كريم بلقاسم" و"عمر أوعمران" بتاريخ 8 ماي 1954م كان مصيره الفشل [3].

وفي ظل اختلاف المصادر التاريخية حول تاريخ انعقاد الاجتماع وتحديد اليوم والشهر حيث برز رأيان

الراي الاول: شهر جويلية 1954م وتحديدًا في الخامس والعشرين من ذات الشهر، من أنصار هذا الطرح الرائد "الطاهر سعيداني" في مذكراته، "يحيى بوعزيز"، ففي حال تبني هذا الطرح يظهر جليًا أنّ اجتماع "22" قد جرى بعد عقد المصاليين لمؤتمر "هورنو" ببلجيكا ما بين 13-15 جويلية 1954م.

---

(1) فاطمة زهرة آيت بلقاسم، **الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها على الحركات الوطنية المغاربية**، الجزائر والمغرب الأقصى، أنموذجين 1939-1956م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ الحركة الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م، ص 185.

(2) كمون عبد السلام، **اجتماع لجنة الإثنين والعشرين (الـ 22)**، مجلة الحقيقة، العدد 34، جامعة أدرار، الجزائر، (دت)، (ص-ص) 77، 78.

(3) محمد حربي، الثورة سنوات مخاض، المصدر السابق، ص 59.

الراي الثاني: اعتماد أواخر جوان 1954م مثله المناضل "محمد بوضياف" "عيسى كشيدة" كذلك "بن يوسف بن خدة" دون تحديد اليوم [1].

انعقد هذا الاجتماع بتاريخ 1954/06/24م بمنزل "إلياس دريش" بحي المدنيّة حاليًا (Clos Salembier) ليحضره كل من: 1) مصطفى بن بولعيد 2) بوضياف محمد 3) محمد العربي بن مهيدي4) مراد ديدوش5) بيطاط رابح 6) عثمان بلوزداد7) محمد مرزوقي8) الزبير بوعجاج 9) سويداني بوجمعة 10) أحمد بوشعيب 11) عبد الحفيظ بوصوف 12) رمضان بن عبد المالك 13) محمد مشاطي 14) عبد السلام حباشي 15) رشيد ملاح 16) سعيد بوعلي 17) يوسف زيغود 18) لخضر بن طوبال 19) عمار بن عودة 20) باجي مختار 21) عبد القادر العمودي [2].

ترأس هذا الاجتماع "مصطفى بن بولعيد" في حين تولى "محمد بوضياف" إعداد التقرير العام لعرضه على باقي الأعضاء تضمن التقرير النقاط الآتية:

- لمحة تاريخية عن المنظمة الخاصة وأهم ما قامت به من سنة 1950 حتى 1954م.
- حصيلة القمع المسلط على المناضلين من قبل الإدارة الفرنسية.
- تحديد أسباب أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية وموقف الـ "CRUA" منها.
- المطالبة باتخاذ قرارات مناسبة تتلاءم مع الوضعية الرّاهنة [3] لتبدأ النقاشات.

بعد إجراء عدة مشاورات تم الاتفاق على اعتبار العمل المسلح الحل الوحيد لجعل الجزائر تسترجع سيادتها، في ظل غياب ممثلي القبائل باعتبارها منطقة ذات موقع استراتيجي

(1) عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص، ص 79-81.

(2) سامية خامس، مريم ماني وآخرون، **ندوة تاريخية حول اجتماع الـ 22**، أيام خالدة في تاريخ الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م، بمناسبة الذكرى 69 لاندلاع الثورة التحريرية المجيدة أول نوفمبر 1954م، أول نوفمبر 2023م، ص 6

(3) المرجع نفسه، ص6.

مهم، ليتم الاتصال بـ "كريم بلقاسم" ونائبه "اوعمران" لإقناعهما بالانضمام للمجموعة لتنجح المجموعة في مسعاها في الأشهر اللاحقة [1].

اختتم الاجتماع باتخاذ القرارات التالية:

- الحياد تُجاه الصراع القائم بين المصاليين والمركزيين.
- العمل على توحيد الصفوف بلمّ شمل المناضلين المتنازعين.
- تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة: الثورة، الوحدة والعمل.
- تفجير الثورة في الجزائر بتاريخ تحدده اللجنة المصغرة.
- انتخاب مسؤول وطني يتولى تكوين هذه اللجنة [2].

في سباق مع الزمن قامت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر "المدنيّة" والمتكونة من: "بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، بيطاط، ديدوش "بالاتصال بمناضلي الداخل "كريم بلقاسم، اوعمران" ووفد الخارج: "بن بلة، آيت أحمد، خيضر" لتصبح لجنة التسعة للإعداد للثورة في أقرب وقت ممكن في ظل جبهة وطنية هدفها التحرير كسبيل وحيد [3].

إذن فالوفد الخارجي المستقر بالقاهرة ممثلاً في الثلاثي: "بن بلة، خيضر، آيت أحمد" كان "بن بلة" مسؤولاً عن شراء السلاح والتموين، كان "محمد خيضر" المسؤول السياسي ويُساعده "آيت أحمد"[4].

إذن فاجتماع الـ "22" ناقش 3 نقاط أساسية:

1- استعراض للوضع الجزائري في ظل الوجود الاستعماري ومجموع التطورات ما بعد 8 ماي1945 والمنظمة الخاصة ومختلف المسائل.

(1) محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 24.

(2) سامية خامس، مريم ماني وآخرون، المرجع السابق، ص 7.

(3) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 342.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 359.

2- أزمة القيادة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ودواعي تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل وموقف مؤسسيها من والأزمة في ظل تخلف الجزائريين عن الثورات في بلدان الجوار الإقليمي (تونس والمغرب).

3- الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها. ليكون ظهور لجنة الستة بتاريخ 10 أكتوبر 1954م التي أصبحت تتكون من: "بن بولعيد، بوضياف، بن مهيدي، بيطاط، ديدوش، كريم بلقاسم" من أجل تحديد طبيعة المنظمة التي سوف تُفجر هذا العمل [1].

تقرر في هذا الاجتماع تأسيس جيش التحرير الوطني والعمل على إيذاع بيان سياسي يُعدّ بالتوازي مع إعلان انطلاقة الثورة، من إذاعة "صوت العرب" الموجودة بالقاهرة [2].

إذْ يُعتبر كمرحلة تمهيدية لاجتماع 23 أكتوبر 1954م وقع ذلك في "اوجان روب بالمرادية" حضره رؤساء المناطق الخمسة، أعضاء المكتب التنفيذي، في ظل أجراء اتصالات مع: "لمين دباغين، عبد الحميد مهري، العربي دماغ العتروس، ومولود قاسم نايت قاسم" كان مصيرها الفشل في ظل عدم الوصول لاتفاق مع الشخصيات المذكورة ليلتقي جمع لجنة الستة في 1954/10/23م في منزل "بوقشرة مراد" ببولوغين الرايس حميدو [3].

ليتفق القادة الستة على أهم النقاط الرئيسية التالية:

1/ تسمية المنظمة السياسية بـ: جبهة التحرير الوطني.

2/ تسمية المنظمة العسكرية: جيش التحرير الوطني.

3/ اللامركزية في العمل نظرا لاتساع رقعة الجزائر وصعوبة الاتصالات في الجزائر.

4/ حرية العمل لكلّ منطقة في البداية.

---

(1) توفيق برنو، المرجع السابق، ص 341.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 478.

(3) مجلة المتحف، عدد نوفمبر 2021م، (ص-ص) 61، 62.

5/ الانضمام الفردي لهذه الجبهة.

6/ اعتماد 1954/10/15م كأول يوم للتحرير ليتم تغيير التاريخ إلى 1 نوفمبر.

7/ إعطاء الأولوية للداخل على الخارج، على اعتبار أن الدّاخل مقرّ القيادة [1].

ليتم تقسيم البلاد إلى 5 مناطق عسكرية ثورية وتعيين قائد لكلّ منطقة وتعيين نوابه [*] لتبقى الصحراء تابعة للمنطقة الأولى، ويكون "محمد بوضياف" منسق وطني بين قادة المناطق والوفد الخارجي، ليعقد اجتماع 1954/10/17م بعين قصر الأوراس برئاسة "بن بولعيد" لتوزيع السلاح وتحديد المسؤوليات، وتحديد مناطق جمع الرجال [2].

بعد الاجتماع المنعقد بتاريخ 23 أكتوبر 1954م بـ "الرايس حميدو" "بوانت بيسكاد" سابقًا، تم الاتفاق على جملة من النقاط الواجب اتباعها:

- إعداد منشور يعلن الثورة ويُبين اهدافها ووسائلها.
- تحديد تاريخ اندلاع الثورة إبقاء تاريخ منتصف ليلة الأحد إلى الإثنين الفاتح من نوفمبر.
- تحديد كلمة السر بـ "خالد" و"عقبة"[3].

اتفق الجميع على أنّ تحديد الأهداف المستهدفة خلال الهجوم يتكفل به مسؤول المنطقة ومساعديه لتفترق المجموعة على أنْ تعقد اجتماعًا لها بعد عام ليلتحق مسؤولو المناطق بمناطقهم وانتظار الموعد المحدد [4].

حُدد يوم الإثنين لعدة أسباب نذكر منها: 6 ربيع الأول 1374هـ/ 1 نوفمبر 1954م:

---

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، (ص –ص) 359، 360.

(*) تقسيم المناطق، أسماء القادة والنواب، أنظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأوّل، ص 478.

(2)المرجع نفسه، ص .478

(3) سامية خامس، مريم ماني وآخرون، المرجع السابق، ص9.

(4) زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية**، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 12.

1) يُصادف عيد جميع القديسين (Toussant) عند الكاثوليك، إذن هو يوم عطلة استفادة العناصر الأمنية من الإجازة.

2) تفاؤلاً بيوم ميلاد النبي صلى الله عليه وسلم.

تم الاتفاق على نصي الثورة الصادرين عن جبهة التحرير الوطني. بيان أول نوفمبر الذي حدّد أهداف ومبادئ الجبهة، نداء جيش التحرير الوطني للالتحاق بالثورة [1].

تم تقسيم استراتيجية الثورة لـ 3 مراحل:

أولاً: مرحلة بناء الهيكل السياسي والعسكري للثورة لضمان زيادة انتشارها لكسب تعاطف الشعب وتأييده واستهداف الخونة.

ثانيًا: تعميم الشعور بانعدام الأمن والتصدي لغلاة المستوطنين في جميع أنحاء البلاد.

ثالثًا: محاولة إقامة مناطق مُحررة، يمكن أنْ تحوي قيادة وطنية كنواة –صورة مصغرة الجزائر المستقلة– أي تهيئة منطقة من المناطق الخمسة كمركز لقيادة الثورية [2].

في ظل التكفل بجملة من النقاط بشكل مستعجل:

1– إحصاء عدد المناضلين المؤهلين وكذا العناصر المطاردة من قِبل القوات الفرنسية.

2– إحصاء عدد الأسلحة بمختلف أنواعها الموجودة بحوزة المناضلين.

3– إنجاز البذلة العسكرية لجيش التحرير الوطني والعمل على توفير باقي المعدات، مع التركيز على جمع أكبر قدر من الأموال المحصلة من الاشتراكات، التبرعات، مال الزكاة.

4– التعويل على تجار واد سوف كمورد للسلاح، "الحاج محمد" الذي سلم "بن بولعيد" حوالي 3000 قطعة سلاح [3].

المبحث الثالث: إعلان الثورة.

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 479.

(2) محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954–1962م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص68.

(3) بوشيخي شيخ، المرجع السابق، ص 268.

في ليلة الفاتح من نوفمبر على الساعة صفر قام المناضلون بتنفيذ العمليات، من نصب للمكائن وتصفية الخونة، وإعداد كمائن شملت مراكز الشرطة والدرك، وثكنات الجيش ومزارع المعمرين، بلغ عددها حوالي المئة شملت 30 موقعًا في المناطق الخمسة للبلاد باستثناء الصحراء [1].

بالتوازي مع هذه الانطلاقة أعلن عن "بيان أو نوفمبر"[*] كأول ميثاق لهذه الثورة، شملت المحاور الكبرى التي تضمنها البيان ما يلي:

1/ الظروف والعوامل الظرفية التي دفعت إلى صياغته.

2/ تحديد طبيعة الثورة وأهدافها وإطارها الوحدوي المغاربي في ظل صعوبة المهمة.

3/ إبراز طبيعة المعركة مع إعلان شروط التسوية الممكنة.

4/ إعادة قضية الثورة إلى حضنها الطبيعي وهو الشعب، وهو ما ذكر في افتتاحية البيان [2].

إذن فتحت التسمية التاريخية "جبهة التحرير الوطني" وسطّر الستة الأوفياء طبقًا لمبادئ الحزب، كما أكد القادة على أنّ هدف الكفاح "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"[3].

أُعتبر بيان أوّل نوفمبر أرضية فكرية وسياسية تتضمن مختلف العناصر المتعلقة بجبهة التحرير الوطني، من أهداف ووسائل العمل وضع المبادرة بالثورة في سياقها المحلي، الإقليمي والدولي، إذْ يمكن اعتباره إعلان حرب ونداء سلم في الوقت ذاته، كونه يضع

(1) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 12.

(*) أنظر الملحق رقم 5.

(2) علي العبيدي، **صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط –الحديث–المعاصر)**، دراسات تاريخية، الجزء الثاني، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020م، ص 276.

(3) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 350.

شروطًا للتفاوض مع فرنسا واقتراحات حول تنظيم العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا [1].

كانت نتائج هجومات الفاتح من نوفمبر هي تصفية بعض الخونة والمعمرين وجنود الاحتلال الفرنسي، حرق المزارع وهدم عدد من الجسور مع الاستلاء على معدات حربية تتمثل في الأسلحة الخفيفة، بنادق حرب، رشاشات، كميات من الذخائر [2].

حيث أنّ الهجومات تمركزت تدريجيًا في المنطقة الأولى "الأوراس" تلتها منطقة القبائل ومنها إلى المناطق الجبلية، وذلك راجع لقلة وانعدام السلاح الذي كان يُعتبر وقتها غنيمة [3].

شارك في الهجمات 1200 مجاهد لديهم 400 قطعة سلاح وأسلحة بيضاء، عملت السلطات الاستعمارية على التقليل من قيمة وأثر هذه الهجمات لتدعي أنها لم تتجاوز 30 هجمة، في حين أنها بلغت أكثر من 80 هجمة حسب شهادة المجاهد "سالم بوبكر" الذي قاد هجمات 1 نوفمبر في خنشلة، مع تكبيد العدو خسائر مادية بملايين الفرنكات [4].

فيما يخص التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر، إذْ تضمن نداءًا صريحًا للشعب الجزائري بكافة أطيافه للنضال من أجل القضية الوطنية.

فيما يخص السياسة الدّاخلية تمثلت أساسًا في التطهير السياسي للحركة الوطنية والقضاء على صور الفساد، تنظيم الطاقات السليمة لأجل تصفية النظام الاستعماري وتهيئة الجزائريين نفسيًا وعسكريًا لتحقيق ذلك [5].

---

(1) محمد عباس، المرجع السابق، ص 71.

(2) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 13.

(3) أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 165.

(4) cnerh-nov54.dz، المركز للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، تاريخ الدخول : 2024/04/26م، الساعة :8:30.

(5) العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، (ص –ص)26، 27.

أمّا السياسة الخارجية فإنّ الهدف من الكفاح حسب هذا البيان هو جعل القضية الجزائرية واقعًا يعني ذلك العمل على كسب الدعم والمساندة من حلفاء الشعب الجزائري، مع التأكيد على وحدة الشمال الإفريقي، كون الجزائر جزء لا يتجزأ من شمال إفريقيا [1].

(للاطلاع أكثر على ما تطرق إليه البيان) [*].

تمكن المنسق الوطني "محمد بوضياف" من الوصول إلى القاهرة يوم 2 نوفمبر 1954م نظرًا لصعوبة إجراءات حصوله على تأشيرة من سفارة مصر بـ "سويسرا"، مع تمكنه من إيصال بيان أوّل نوفمبر بالبريد السريع إلى القاهرة، لتتم إذاعته في الوقت المحدد، للإشارة فقط فإنّ المناضل "محمد بوضياف" كان قد سافر إلى سويسرا في 1954/10/27م، حيث أنّه من المفروض أنْ ينقل البيان للوفد الخارجي للجبهة المتواجد بالقاهرة [2].

المبحث الرابع: المواقف وردود الفعل المحلية والدولية من الثورة الجزائرية.

رد فعل السلطات الفرنسية:

تفاجأت السلطات الاستعمارية بنبأ اندلاع الثورة كونها اطمأنت ومنذ زمن بعيد واعتقدت أنّ التبعات الكارثية لحوادث 8 ماي 1945م ستجعل الجزائريين يلغون فكرة العمل المسلح نهائيًا، إضافة إلى ذلك اكتشاف الـ (O.S) 1950م، وأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية والانقسام والصدامات [3].

تبعات الاندلاع جعلت السلطات تُقدم على خطوات متهورة قامت من خلالها بـ: حلّ حركة انتصار الديمقراطية [*]، التي كانت تُعاني من الانقسام، واعتقال ممثلي اللجنة

(1) ا العربي الزبيري، لمرجع السابق، (ص –ص)27، 28.

(*) أنظر: العربي الزبيري وآخرون، ص 28

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، (ص –ص)361، 362.

(3) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، (ص– ص)251، 252.

(*) حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان بتاريخ 1954/11/05م.

المركزية التي ترأسها "بن خدة"، مع توجيه اتهامات للقاهرة بالوقوف وراء الهجمات كونها المقر الذي أعلن اللائحة الكاملة بالهجمات عبر إذاعة "صوت العرب"[1].

كذلك لم يسلم أنصار تيار "المصاليين" أمثال "مولاي مرباح"، فقد تم خلال شهر نوفمبر اعتقال أزيد من 1200 شخص، مع تجميع السكان في أماكن معينة وتهديدهم باستعمال السلاح لتشهد منطقة الأوراس القمع الأعنف منذ 1954/11/21م [2].

يتضح من خلال هذا الإجراء الشامل لمنطقة الأوراس أنّ هدف السلطة الفرنسية كان احتواء الثورة والحلول دون تجاوزها المنطقة المذكورة.

عاد وزير الدّاخلية الفرنسي "فرانسوا ميترون" إلى الجزائر، التي زارها من قبل في إطار جولته، خلال الأسبوع الذي سبق تفجير الثورة أدلى فيها بتصريح: «إني حريص على أن أقول إني وجدت العمالات الفرنسية الثلاث في حالة من الهدوء والازدهار، وإني أسافر وأنا مفعم أملاً» [3].

من بين الـ (1200) المعتقلين تم حبس حوالي 750 شخصًا دون سبب مُقنع، إذا فإنّ زيارة "ميترون" للجزائر كانت لمتابعة ومعاينة الوضع، حيث نقل إليه النائب "بن جلول" خبر وفاة امرأة نتيجة القصف الجوي على الأوراس [4].

منذ البداية اعتبرت فرنسا "ثورة أوّل نوفمبر" شأنًا داخليًا، وأكدت ان العمليات المسلحة هجمات إرهابية يقودها خارجون عن القانون، وأنّها ستتخذ كل الإجراءات لقمعهم وردعهم، مع اتحاد ردود الفعل الفرنسية على جميع المستويات إذ أخذت تصريحات كل من "روجي ليونارد" الحاكم العام للجزائر ووزير داخليتها ورئيس الحكومة الفرنسية نفس النسق، من

(1) زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 14.

(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 84.

(3) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 252.

(4) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 84.

تصريح "روجي ليونارد": «أنّ الجزائر كانت وستبقى فرنسية» كان تصريحه هذا بتاريخ 2 نوفمبر 1954م [1].

أدلى "فرانسوا ميترون" بتصريح كالآتي: «أنّ الجزائر هي فرنسا والحرب هي لغة الحوار الوحيدة»، أمّا تصريحه في البرلمان الفرنسي فكان: «أنّ الجزائر هي فرنسا وأنّ القوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية» [2].

التشكيلات السياسية الجزائرية:

- المصاليون:

في 15 أكتوبر سافر "مزغنة" كممثل "لمصالي الحاج" إلى القاهرة وذلك لطلب الدّعم المصري للثورة رفقة "مبارك فيلالي"، "فمصالي الحاج" وحسب وجهة نظره قرر تأجيل تفجير الثورة إلى جانفي 1955م، وسبب تأخر إجراءات حصول "مزغنة" على التأشيرة المصرية تأخر وصوله للقاهرة، ليتلقى "مزغنة" خبر مفاده أنّ "مصالي الحاج" قد تجاوزته الأحداث والثورة سيتم تفجيرها في الأول من نوفمبر، من أخبره بالخبر كان "محمد خيضر" ممثل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة [3].

وفي نهاية ديسمبر 1954م أعلن عن تكوين منظمة جديدة هي الحركة الوطنية الجزائرية التي بدأت نشاطها في سرية، مع إصدار جريدة "صوت الشعب" للدعاية في صفوف العمال الجزائريين في فرنسا، حيث كانت هذه الحركة رافضة تمامًا لآلية عمل جبهة التحرير الوطني [4].

إنّ منشأ "الحركة الوطنية الجزائرية" (MNA) وجبهة التحرير الوطني (FLN) هو الحركة من أجل انتصار الحريات إلاّ أنّ مؤسسي "الجبهة" آمنوا بضرورة الانتقال السريع إلى مرحلة الكفاح المسلح، على عكس عناصر الحركة المصالية ، الذين ظلوا يعتقدون بأنّ

(1) العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، (ص- ص) 28، 29.

(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 92.

(3) بنيامين سطورا، المصدر السابق، (ص -ص) 219، 220.

(4) المصدر نفسه، ص، ص 228-231.

"مصالي الحاج" وحده القادر على إعلان الثورة، والتخطيط لها، وإنجاحها، فعندما اندلعت الثورة وتركزت بالمناطق الأولى والثانية والثالثة، فإنّ الجناح العسكري لـ (MNA) ظهر بمنطقة القبائل في 1955م باسم "الجيش الوطني للشعب الجزائري"، حاربه "كريم بلقاسم" وتم دمج عناصره في "جيش التحرير الوطني"[1].

- المركزيون:

منهم من تم اعتقاله بعد قرار السلطات الفرنسية حلّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أرسل بعضهم برقيات إلى باريس، أكدت في مضمونها أنّ المشكل سياسي، وأنّ الأحداث –الثورة– مصدرها الجزائر وليست بتحريض من روسيا، أمريكا، بريطانيا أو مصر، أي أنها رد فعل جزائري على أوضاع مزرية يعيشها طيلة قرن وربع القرن، بعد إطلاق سراح من اعتقل منهم انضموا فرديًا لجبهة التحرير، منهم من تولى مسؤوليات هامة خلال الثورة التحريرية "بن خدة" الذي تولى رئاسة ثالث حكومة مؤقتة للجزائر [2].

- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

كان موقف الحزب هو المعارضة التامة للثورة، فالحزب ما زال مُؤمنًا بالحلول السياسية في إطار القوانين الفرنسية، في ظل توجيه اتهامات للإدارة الفرنسية كونها مسؤولة عن مآلات الأحداث، الموقف ذاته عبّر عنه نواب الحزب في الجمعية الوطنية الفرنسية والجمعية الجزائرية، مع رفض الإدارة الاستعمارية لمطالب "فرحات عباس" بإقامة دولة جزائرية، قرر الالتحاق بالثورة بتاريخ 1956/04/22م، خلال ندوة القاهرة [3].

- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

---

(1) العربي الزبيري، **الثورة في عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984م، (ص – ص)197، 198.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجًا على غرة نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 68.

(3) العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص، ص 32–34.

انقسمت الجمعية على نفسها ليبرز موقفين متضاربين لكلّ موقف تيار يُؤيده، "فالبشير الإبراهيمي" الذي كان بالقاهرة أيّد الثورة ودعا إلى الالتحاق بها، أمّا في الدّاخل صدر عدد 1954/11/5م من جريدة "البصائر" التي تُعدّ لسان حال الجمعية وُصفت من خلاله أعمال أوّل نوفمبر بالمزعجة، مؤكدة أنّها لا تملك المعلومات الكافية للتعليق على ما جرى، في حين أنّ وفي فيفري 1955م دعا "الشيخ العربي التبسي" في افتتاحية مقال البصائر بتاريخ 1955/2/18م إلى مناصرة الثورة، واعتبارها الحياة الحقيقية [1].

إذن ففي الجزائر لم تُؤيد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الثورة إلاّ بداية سنة 1955م.

- الحزب الشيوعي الجزائري:

كان قادة هذا الحزب على علم بأنّ أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر هي بداية الثورة، صَعُب على مناضلي الحزب تأييد الثورة، كونه مُكون من أغلبية أوروبية وبالتالي رفض مبدأ "الاستقلال الكامل ولانفصال عن فرنسا"، كما أنّ قادته يُؤمنون بأنّ الثورة نتاج لصراع طبقي في حين أنّ ثورة الجزائر شاملة لكافة عناصر المجتمع وطبقاته [2].

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر صدر عن المكتب السياسي للحزب بيان يُدين من خلاله "جبهة التحرير الوطني"، كما أرسل وفد تحت رئاسة "نيكولا زانتاكسي" ليُخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأنّ الحركة لاحظ لها في النجاح وليأمر ويحث مناضلي الحزب على عدم المشاركة في الثورة، كما أكد الشيوعيون دعمهم للحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح الجزائريين دون تمييز، آخذًا في عين الاعتبار مصالح فرنسا [3].

(1)العربي الزبيري المرجع السابق، ص، ص 34-36.

(2) العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، (ص- ص)165، 166.

(3) المرجع نفسه، (ص -ص)167، 168.

كون الحزب امتدادًا للحزب الشيوعي الفرنسي تبنت الأطروحة الفرنسية القائلة بأنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وفي ذلك إنكار واضح لوجود المجتمع والأمة الجزائرية هويةً وانتماءًا.

- الدّعم العربي للثورة:

تونس:

بداية 1954م إلتأم شمل المجاهدين من تونس والجزائر خاصة في المناطق الحدودية، ففي ظل اشتداد المقاومة التونسية خلال سنة 1954م تزامنًا وانطلاق ثورة نوفمبر، بدأت حكومة "منديس فرانس"، تشرع في إجراء مفاوضات استقلال تونس عبر الاعتراف بالحكم الذاتي لتونس، ثم اتفاقية 3 جوان 1955م [1].

كانت للجغرافيا أدوار تمثلت في سهولة الاتصال مما فعل مشاركة الجماهير كمتطوعين خاضوا الحرب جنبًا إلى جنب مع جيش التحرير الوطني، خاصة سكان المناطق الحدودية، حيث كانت أراضي كل من تونس والمغرب وليبيا، ممرات إستراتيجية لقطع السلاح، وكذلك حيث حُشد الدّعم خلال المؤتمرات استضافتها هذه الدول "مؤتمر طنجة" بالمغرب 27 أفريل 1958م، "المهدية" بتونس وغيرها الكثير [2].

ليبيا:

من مظاهر الدّعم الليبي للجزائر من قبل السلطة المتمثلة في الملك الذي استقبل وقد جبهة التحرير الوطني 1956/6/13م بـ "طُبرق" مقر إقامته، خلال هذه الزيارة عبّر ملك ليبيا عن الدّعم الليبي اللامشروط للقضية الجزائرية، علاوة على ذلك أنّ دورات المجلس

(1) مريم صغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962م)**، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012م، ص، ص 48-50.

(2) إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، (د.ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص، ص 63-65.

الوطني للثورة الجزائرية بعضها قد عُقد بطرابلس في 1959/12/16م تاريخ انعقاد الاجتماع الثالث واعتراف الحكومة الليبية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [1].

مصر:

كانت القاهرة عاصمة مصر، ملاذًا آمنًا حيث أوى إليها ممثلو الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني "آيت أحمد، بن بلة، محمد خيضر"، قبل اندلاع الثورة، كما كانت القاهرة من خلال إذاعة "صوت العرب" أوّل من أذاع "بيان أوّل نوفمبر" مع ذكر لائحة الهجمات، كما أنّ إعلان تأسيس أوّل حكومة مؤقتة جزائرية كان هو الآخر من القاهرة بتاريخ 1958/09/19م.

كما كان للمناضل "أحمد بن بلة" دور بارز في كسب دعم مصر ورئيسها "جمال عبد الناصر" منذ أبريل 1954م، حيث تلقى "بن بلة" وعدًا ثابتًا يؤكد دعم مصر للثورة فور اندلاعها مقابل جدية العمل من قبل الجزائريين منذ بداية أبريل 1954م [2].

كانت للأنظمة العربية حسابات تتحرك بموجبها، جعلت من بعض الأنظمة العربية تقف موقفًا مترددًا أو إنْ صحَّ التعبير مُتريثًا من اندلاع الثورة الجزائرية، في حين أنّ الشعوب العربية عكس ذلك تمامًا [3].

كما شارك الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" ومستشاره "فتحي الديب" شخصيًا في فعاليات الأسابيع الخاصة للتضامن مع الشعب الجزائري التي تُنظم داخل القطر المصري، وجمع التبرعات المالية، والتعبئة المعنوية والإعلامية المنشطة من قبل القيادة [4].

(1) مريم صغير، المرجع السابق، ص، ص 94-101.

(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 85.

(3) العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 38.

(4) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 70.

المغرب الأقصى:

كان دعم المغرب الأقصى للقضية الجزائرية بمستوييه الشعبي والرسمي، فمثلاً على المستوى الرسمي تمثّل في مطالبة السيد "أحمد بلافريج" ممثل المغرب الأقصى لدى الأمم المتحدة 1955م بوضع حد للمجازر المرتكبة مع ضرورة الكف فورًا عن إراقة الدماء.

دفع ضغط الثورة الجزائرية بالإدارة الاستعمارية لتسريع منح الاستقلال للمغرب 2 مارس 1956م، للتفرغ للثورة الجزائرية، بالإضافة إلى مؤتمر طنجة المنعقد ما بين 27-30 مارس 1958م الذي حضره وفد جبهة التحرير إيمانًا من قيادتها بمدى أهمية تونس والمغرب للثورة [1].

وكذلك مؤتمر الدار البيضاء 1960م الذي نُظم بحضور عدد من الشخصيات الإفريقية.

أمّا دول المشرق العربي نجد سوريا التي أيدت بقوة الثورة خاصة منذ انتخاب "شكري القوتلي" رئيسًا للبلاد وتضاعف الدعم الحكومي، خاصة الإعلامي تخصيص ساعة يوميًا في الإذاعة السورية حول الثورة الجزائرية، كذلك الحال مع لبنان، العراق، تدخل رئيس حكومة لبنان خلال الدورة الخامسة عشر لهيئة الأمم المتحدة 1960م والدعم المالي اللبناني، قبل 1958/07/14م كان الدعم العراقي جماهيريًا فقط لكن بعد هذا التاريخ خصصت 250 مليون فرنك فرنسي يُدفع لجامعة الدول العربية لدعم الجزائر [2].

الإتحاد السوفياتي:

لم تتردد جبهة التحرير الوطني في انتقاد سياسة الإتحاد السوفياتي اتجاه الثورة الجزائرية، حيث أنّ الرئيس "خورتشوف" اعتبر القضية الجزائرية مشكل فرنسا، ويجب أنْ يُحل داخليًا، كما أكد أنّه لا يحق للاتحاد السوفياتي التدخل في الشؤون الدّاخلية لفرنسا،

(1) مريم صغير، المرجع السابق، ص، ص 155-163.

(2) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص، ص 83، 87، 89، 90.

هذا الموقف المتبع جعل الحكومات العربية تُؤكد للرئيس السوفياتي أنّ مثل هذه المواقف ستساهم في تعميق الهوة الفاصلة بين السوفييت والأقطار العربية [1].

فتغير الموقف السوفياتي كان سنة 1960م، حيث اعترف بالحكومة الجزائرية 1960/10/03م، فالاعتراف أتى نتيجة عوامل منها:

1/ تأكد السوفيات من بداية تحقيق الثورة الجزائرية للنصر الحتمي.

2/ استمرار عدم الاعتراف سوف يدفع بالجزائريين إلى تعزيز عملهم مع الصين منافس السوفييت.

3/ ضغط التنظيمات الجماهرية السوفياتية [2].

الولايات المتحدة الأمريكية:

تبنت الطرح الفرنسي، رغم ادعائها المتواصل بدعم حركات الاستقلال، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والدليل على ذلك دعم أمريكا لفرنسا في إطار حلف شمال الأطلسي، كما شاركت الطائرات الامريكية في ضرب ساقية سيدي يوسف على الحدود الجزائرية التونسية [3].

تُعدّ المنظمة الخاصة (o.s) التي تم تأسيسها بناءً على قرارات مؤتمر 15-17 فيفري 1947م نواة مشكلة للجبهة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في 23 مارس 1954م، حيث ضمت أغلب المناضلين القدامى في المنظمة الخاصة، كعناصر مجندة ومدربة مسبقًا مهيأة للإعداد للعمل المسلح.

خلال الأشهر الأولى من حياتها كانت (CRUA) تحت ضغط طرفي الأزمة سواءً المصاليين أو المركزيين، حيث حاول كل طرف كسبها لصالحه في صراعه مع الطرف الآخر.

(1) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 180.

(2) المرجع نفسه، ص 181.

(3)المرجع السابق، ص 194.

برزت اللجنة كتيار ثالث محايد، كانت أولويته هي تعجيل وتيرة الإعداد للعمل المسلح والنأي بالمناضلين عن طرفي الصراع.

الدور البارز الذي لعبه كل من "محمد بوضياف، بن بولعيد" بعد التأسيس خاصة التحضير لاجتماع مجموعة الـ "22" بالعاصمة وما أفرزه من قرارات مصيرية وضعت من خلالها الخطوات الفعلية لإيضاح معالم الثورة، لجنة القيادة، المشرف الرئيسي، على هذا العمل.

توالت الاجتماعات بعد اجتماع الـ "22" إلاّ أنّ أهم اجتماعين هما اجتماع 10 أكتوبر واجتماع 23 أكتوبر 1954م اللذان تم من خلالهما وضع الترتيبات النهائية، تحديد عناصر القيادة، تحديد المهام والمسؤوليات.

حاولت لجنة الستة، الاتصال بشخصيات وطنية لقيادة الثورة إلاّ أنّ القيادات أبدت عدم استعدادها مما جعل القيادة تبادر بالعمل.

التركيز على منطقة الأوراس خلال الهجمات الأولى للفاتح من نوفمبر راجع لتوفرها على قوة مجندة ومدربة من بقايا المنظمة الخاصة، احتوائها على مخازن سلاح مموهة وذلك للطبعة الجبلية الوعرة وبُعدها عن أعين السلطات الفرنسية ومقرات عملها التي تتركز أغلبها في المدن.

اعتبر "مصطفى بن بولعيد" زعيم الثورة نظرًا لمواقفه البطولية في ظل تعهده بتكفل منطقة الأوراس بأعباء وتبعات الثورة لما بين 6 إلى 9 أشهر.

أهم المشاكل التي واجهت الثورة فور اندلاعها مشكلتان بالأساس، التعبئة أي كسب دعم الشعب وتجنيد مزيد من الثوار نظرًا لـ: جهل الشعب بالقيادة المُفجرة للثورة عناصر غير معروفة والقبضة الأمنية للسلطات الاستعمارية، التسليح تم التعويل على الدعم الخارجي لأنّ القطر الجزائري لا يتوفر على إمكانيات كافية.

فيما يخص ردود الأفعال المختلفة حول الثورة: كان الرد الاستعماري وعلى مختلف الأصعدة هو التأكيد على أنّ الجزائر جزء من فرنسا وأنّ القمع والحرب هي أداة التفاوض الوحيدة.

بالنسبة للتيارات والتشكيلات السياسية لن تُبدي دعمها في البداية، مع تطور مجريات الأحداث كانت المواقف تزداد وضوحًا.

المحيط العربي الجوار الإقليمي كان الدعم الشعبي في أوجه أمّا دعم الأنظمة فكان مترددًا في البداية نظرًا لتطورات الساحة الدولية 1948م، نكبة فلسطين، وقيام الكيان الصهيوني على الأرض العربية، والدعم الغربي اللامحدود لقيامه.

موقف المعسكر الشرقي لم يتضح إلاّ في سنة 1960م، عبر اعترافه متأخرًا بنضال الشعب الجزائري، وذلك حسب ما اقتضته المصالح.

الخاتمة

من خلال دراستنا للموضوع يمكن استخلاص ما يلي:

- **أولا:** أثر الحرب العالمية الثانية في تبلور الوعي الوطني وتعزيز الموقف الرّافض للاستعمار نتيجة لما خلّفته قبيل نهايتها ودور الإدارة الاستعمارية في ذلك من خلال ارتكابها لمجازر 8 ماي 1945م.
- **تانيا:** المحاولات الإصلاحية الفرنسية من قانون العفو العام 1946م، والسماح بتأسيس الأحزاب وإطلاق سراح المعتقلين كلّها محاولات لكتم الأصوات المنادية بالاستقلال إلاّ أنّها فشلت في النهاية.
- **تالتا:** فشل التيار الدّاعي للعمل في إطار الشرعية واحترام القوانين الفرنسية، حيث قامت الإدارة بإعاقة وصول ممثلي الشعب الجزائري لمختلف المجالس عبر التزوير خاصة انتخابات 1948م.
- **رابعا:** مختلف الأزمات التي ألمت بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كانت تكشف لنا عن وجود تيار يُؤمن بالعمل المسلح وتيار ثانٍ يُؤمن بالعمل في إطار شرعية القوانين الفرنسية، مما أدى بظهور الاختلافات التي قادت لمختلف الأزمات.
- **خامسا:** يمكن اعتبار المنظمة الخاصة نواة للجنة الثورية والوحدة والعمل واعتبار هذه اللجنة نواة لجيش لتحرير الوطني عبر بروزها كتيار ثالث ومحايد مبادر بالعمل.
- **سادسا:** أبرز داعم للثورة المسلحة من العرب هي مصر فرغم علاقتها المتينة مع فرنسا، إلاّ أنّ مصر اعترفت بنضال الشعب الجزائري ودعمته وكانت أوّل من أعلن بيان نوفمبر عبر إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة.
- **سابعا:** موقف دول أوروبا الغربية لكونها تنطوي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي اتبعت الطرح الفرنسي باعتبارها للقضية الجزائرية شأن فرنسا داخليًا، وعملت على عدم التدخل.
- **تامنا:** تطورات حرب التحرير الجزائرية ونجاحاتها ما جعلها تحظى بمواقف داعمة حتى من الأطراف التي انتهجت سياسة مترددة في البداية.
- **تاسعا:** منذ عامها الأوّل تعرضت الثورة لردود فعل عنيفة من قبل الإدارة الاستعمارية طبقت خلالها جميع المخططات والأساليب لاحتوائها والقضاء عليها، إلاّ أنّها فشلت وجعلت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تستقيل، كما كانت سببًا في سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة فيما بعد.

الملاحق

الملحق رقم (01): برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المرجع: براهمية رميساء، نواورية رحمة، تطور حركة انتصار الحريات الديمقراطي 1954/1946، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2023/2022، (ص-ص) 72-73.

برنامج حركة انتصار الحريات الديموقراطية:

أولا: المبادئ الأساسية:

1. الجزائر أمة.
2. تطبيق مبدأ حق لشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر، ذلك المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي وقعت عليه فرنسا.
3. انتخاب مجلس وطني ذي سيادة من قبل جميع الجزائريين بالإقتراع العام المباشر.
4. تأسيس دولة جماهيرية ديموقراطية اجتماعية.

ثانيا: برنامج العمل العاجل:

1) البرنامج السياسي:

أ. في الميدان الداخلي:

1. التطبيق الفعلي للحريات الديموقراطية المعترف بها والمكفولة بنصوص الدستور الفرنسي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. العفو العام والإفراج عن ضحايا القمع الاستعماري والتعويض لهم.
3. استقلال الدين الإسلامي.
4. الإلغاء الفعلي للأحواز ومناطق الجنوب واستبدالها بالأحواز التامة.

ب. في الميدان الفرنسي:

1. إطلاع الرأي العام الفرنسي على الكفاح الوطني الذي يقوم به الشعب الجزائري.
2. البحث عن قوى مساعدة في الأوساط الديموقراطية الفرنسية المنتسبة لكافة الطبقات الإجتماعية.

ج. في الميدان الدولي:

1. إعلان الحياد السياسي للشعب الجزائري إزاء الكتلتين السوفياتية والغربية.
2. السعي لدى الدول العربية والآسيوية وجميع الأمم المناهضة للاستعمار لتأييد القضية الوطنية الجزائرية.

2) البرنامج الاجتماعي والثقافي:

أ. نشر الثقافة الوطنية الجزائرية.

ب. الترسيم الفعلي للغة العربية وجعل تعليمها إجباريا.

ج. إيجاد مدارس لتعليم كافة الأطفال الجزائريين

د. مقاومة الأمية بتطبيق الأساليب الحديثة للتعليم الأساسي في كامل أنحاء القطر.

هـ. توسيع مدى التكوين المهني والفني.

و. رفع المستوى العام للمرأة الجزائرية لاشتراكها في الكفاح الوطني .

ز. تشجيع الجهود الخاصة في الميدان الاجتماعي والثقافي (جمعيات الشباب والنساء والجمعيات الرياضية والتمثيلية والمدارس الحرة وغيرها).

ح. الكفاح ضد البطالة.

ط. تأييد مطالب العمل للجزائريين.

ي. تطبيق الوسائل الناجعة لإيجاد حل عادل لمشاكل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

ك. الكفاح ضد المساكن القذرة والأمراض بإلغاء مساكن القصدير وإيجاد السكن والمحافظة على الصحة.

2. <u>البرنامج الاقتصادي:</u>

أ. الدفاع عن الفلاحين:

- بانتهاج سياسة للماء وإعادة التشجير.
- بالمحافظة على المواشي ونشر تربيتها.
- توزيع الأراضي التابعة للدولة والبلديات.

ثالثا: وسائل العمل:

أ. إن الكفاح الوطني يجب أن يقوم به جميع الجزائريين وفي الجزائر بصفة أساسية

ب. إستعمال جميع الوسائل السياسية.

العمل في نطاق الحريات الديموقراطية وفي دائرة القوانين الجاري بها العمل والمواثيق الدولية.[1]

الملحق رقم (02): القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أكتوبر 1946م.

المصدر: بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، ص 461.

أحمد خليل	محمد عبدون
محمد خيضر	سعيد عمراني
حسين لحول	حسين عسلة
أحمد مصالي حاج	محمد بلوزداد
إبراهيم معيزة	أحمد بودة
محمد ممشاوي	مسعود بوقادوم
أحمد مزغنة	حاج محمد شرشالي
حسين مقري	محمد لمين دباغين
شوقي مصطفاي	عبد الله فيلالي (الخفيف)
	محمد طالب

الملحق رقم (03): قائمة أعضاء اللجنة المركزية الحاضرين في مؤتمر 15-17 فيفري 1947م.

المصدر: بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 462.

أعضاء اللجنة المركزية	
حسين لحول	محمد عبدون
إبراهيم معيزة	سعيد عمراني
محمد ممشاوي	حسين عسلة
أحمد مصالي الحاج	أحمد بودة
أحمد مقري	حاج محمد شرشالي
شوقي مصطفاي	عبد الله فيلالي (سي عبد الله)
محمد طالب	عمار خليل

الملحق رقم **(04): النظام الدّاخلي للمنظمة الخاصة.**

المرجع: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ص 247–249.

النظام الداخلي للمنظمة الخاصة

المادة 1 : الانضباط

بما أن الانضباط هو القوة الأساسية للجيوش ، فانه يتحتم على كل قائد أن يحظى بالطاعة المطلقة للمقودين وبانقيادهم لأوامره في جميع الأوقات . ويجب أن تنفذ الأوامر بحذافيرها دون تردد ولا مهمهة ، فالسلطة التي تصدرها مسؤولة عنها .

المادة 2 : التجنيد

أ ـ التجنيد محدود

ب ـ يجب على العنصر المجند أن تتوفر فيه الشروط التالية : الإيمان ، الكتمان ، الشجاعة ، الحيوية ، الثبات ، سلامة الجسم .

جـ مدة الخدمة غير محدودة .

د ـ يجب على العنصر المجند أن ينجح في الامتحان وأن يؤدي اليمين . بعد ذلك لا يستطيع مغادرة المنظمة كيفما شاء ، وإذا فعل ذلك ، فانه يعتبر هاربا .

المادة 3 : الاجتماعات

أ ـ الاجتماعات اجبارية وكذلك حضور جميع العناصر .

ب ـ التاريخ والمكان يحددان من طرف القائد المعني .
ج ـ التحية للقادة اجبارية قبل الاجتماعات وبعدها ، ولكنها ممنـوعة في الخـارج .
د ـ يفتتح الاجتماع ويختتم بالتحية الوطنية .
هـ ـ يطبق الانضباط بصرامة أثناء الإجتماع ، ويفرغ جدول الأعمال بدقة متناهية .

المادة 4 : السلوك

يجب على كل مناضل أو قائد أن يتحلى بسلوك مثالي من جميع وجهات النظر.

المادة 5 : الرخص

يجب على كل عنصر يكون مضطراً لمغادرة محل سكناه : مؤقتاً ، من أجل قضاء حاجاته الخاصة أن يطلب رخصة يحدد فيها التاريخ والمدة والمكان المنتقل إليه ، ولا يسافر الا عندما تعطى له الرخصة .

المادة 6 : النقل

أ ـ إذا كان العنصر مضطراً لمغادرة محل سكناه ، نهائياً ، فانه من الواجب عليه أن يطلب تحويله إلى المكان الذي يريد الانتقال إليه .
ب ـ لا يحق له أن يذهب إلا عندما يقبل طلبه .
ج ـ التحويل من وحدة إلى أخرى يكون من طرف السلطة المعنية .

المادة 7 : الثواب

يجازى المناضلون حسب رتبهم
أ ـ بالتنويه به مقابل عمل أداه بشجاعة واخلاص .
ب ـ بالتهنئة الشفوية مقابل روح الانضباط وجميع الخدمات .
جـ ـ بالترقية في العمل .

المادة 8 : العقاب

أ ـ التصنيف .

1 ـ الأخطاء البسيطة : التغيب عن الاجتماعات ، الكسل ، الإرادة السيئة ، التهاون في العمل ، السلوك الردئ .

2 ـ الأخطاء الخطيرة : الاخلال بالانضباط ، عدم الطاعة ، ابداء الضعف الانهزامية ، التقارير المزورة ، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات .

3 ـ الأخطاء الخطيرة جداً : الخيانة ، الهروب ، افشاء السر للعدو وللأولياء ولأي عنصر أجنبي عن الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها المناضل وكل خطأ خطير يتكرر ثلاث مرات .

ب ـ التجديد

1 ـ التوبيخ ، عن الأخطاء البسيطة .

2 ـ التجريد من الرتبة والتوقيف ، عن الأخطاء الخطيرة (يمكن أن يكون التوقف محدوداً أولاً حسب خطورة الخطأ) .

3 ـ الشطب ، عن الأخطاء الخطيرة جداً .

4 ـ الاعدام :

أ ـ بالنسبة للأخطاء الخطيرة جداً والشطب الذي قد يسئ إلى المنظمة الخاصة .

ب ـ يكون التنفيذ حيناً أو يؤجل حسب قرار المنظمة الخاصة .

الملحق رقم (05): نص بيان أوّل نوفمبر 1954م.

المرجع: محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، ص 253-257.

« أيها الشعب الجزائري .

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية .

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ـ نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة ـ نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية ، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ، ورغبتنا أيضا هو أن نجنّبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الإداريون ، وبعض محترفي السياسة الانتهازية .

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية ـ بعد مراحل الكفاح ـ قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية ، فإذا كان هدف أي حركة ثورية ـ في الواقع ـ هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فإننا نعتبر أنّ الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مُناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بيْنِها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين .

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد ، فهي تمثل بعمقٍ مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا ، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل ، هذه الوحدة التي لم يُتح لها مع الأسف التحقيق أبداً بين الأقطار الثلاثة .

إن كل واحد منْها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث ،

وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطّمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيءٌ محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنًّا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

إن المرحلة خطيرة !

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مُستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد ، فإننا نوضّح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية .

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التحريرية تظهر تحت اسم « جبهة التحرير الوطني » .

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر في ما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المباديء الإسلامية .

2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الأهداف الداخلية :

1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي .

2) تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي .
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكّد عطفنا الفعّال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

انسجاما مع المباديء الثورية ، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني لكي تحقّق هدفها يجب عليها أن تُنْجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد ، وهما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي ، أو في ميدان العمل المحض ، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة كل حُلَفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء ، وتتطلب كل القوى وتعبئة الموارد الوطنية ، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ، ولكن النصر محقّق .

وفي الأخير ، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة ، وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوّضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

3) خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراآت الخاصة ، وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

1) فإن المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم ، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات .

2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ، ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية ، وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق ، وما عليهم من واجبات .

3) تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

أيها الجزائري ، إنّنا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع لها حريتها ، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، وانتصارها هو انتصارك .

أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقون من مشاعرك ، المناهضة للأمبرياليين ، فإنّنا نقدّم للوطن أنفسَ ما نَملك »

انتهى نص أول بيان ، تعلن به جبهة التحرير الوطني الشروع في العمل الثوري المسلح .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1- آيت أحمد حسين، **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952م**، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002م.

2- بن يوسف بن خدة: **جذور اول نوفمبر 1954م**، ترجمة: مسعود حاج مسعود، تقديم: محفوظ قداش، عبد الحميد مهري، الطبعة الثانية، دار الشاطبية، الجزائر، 2012م.

3- بوضياف محمد، **التحضير لأول نوفمبر 1954م**، تقديم: عيسى بوضياف، ط2، دار النعمان، الجزائر، 2011م.

4- حربي محمد، **الثورة سنوات المخاض**، ترجمة: نجيب عياد، صالح المثلوثي، وحدة الرغاية، الجزائر، 1994م.

5- حربي محمد: **جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954-1962م)**، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1982م.

6- كشيدة عيسى، **مهندسو الثورة**، ترجمة: موسى آشرشور، تقديم: عبد الحميد مهري، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 2003م.

7- محساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954م)**، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

8- نايت بلقاسم مولود قاسم، **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجًا عن غرة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007م.

المراجع:

1- احدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، مؤسسة احدادن للنشر، الجزائر، 2007م.

2- الزبيري محمد العربي وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962م)**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

3- الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984م.

4- الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر، ج1**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999م.

5- الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح**، تر: حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الـ 40 للاستقلال، الجزائر، 2002م.

6- العبيدي علي، **صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط، الحديث، المعاصر)**، دراسات تاريخية، الجزء الثاني، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020م.

7- العسلي بسام، **نهج الثورة الجزائرية**، جهاد شعب الجزائر، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986م.

8- العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة نوفمبر**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985م.

9- العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954م)**، دار الطليعة، قسنطينة، الجزائر، 2003م.

10- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، ج1**، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

11- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.

12- بوشيخي شيخ، **الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (1954-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018م.

13- بوعزيز يحيى، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962م)**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

14- بوعزيز يحيى، **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012م.

15- بوعزيز يحيى، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007م.

16- بوعزيز يحيى، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، الجزء الثاني، دار الهدى، عين مليلة، أم البواقي، الجزائر، 2004م.

17- دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، دار هومة، الجزائر.2012

18- رخيلة عامر، **8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر.

19- زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر**، المجلد السابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.

20- سطورا بنيامين، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1878-1974م)**، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، الجزائر، 2002م.

21- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، ج3 (1930-1945م)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

22- سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير (1830-1962م)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،2007م.

23- شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، 1998م.

24- صاري الجيلالي، قداش محفوظ، **المقاومة السياسية (1900-1954م)**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

25- صغير مريم، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية (1954-1962م)**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012م.

26- عباس محمد، **خصومات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2010م.

27- عباس محمد، **رواد الوطنية**، دار هومة، الجزائر، 2009م.

28- عباس محمد، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962م)**، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

29- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر: أمحمد بن البار، ج2، (1939-1951م)، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م.

30- قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين (1830-1954م)**، تر: محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر، 2008م.

31- قداش محفوظ، قنانش محمد، **حزب الشعب الجزائري (1937-1939م)**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، 2012م.

32- قنانش محمد، **المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945م**، منشورات دحلب، الجزائر، 2009م.

33- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م.

34- مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، 2014م.

35- مقلاتي عبد الله، ظافر نجود، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية (1954-1962م)**، ج2، دار سحنون، الجزائر، 2012م.

36 - مناصرية يوسف، **دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830.1954)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

الرسائل الجامعية:

الأطروحات:

1- آيت بلقاسم فاطمة الزهراء، **الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الحركات الوطنية المغاربية، (الجزائر والمغرب الأقصى أنموذجين 1939-1956م)**، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م\ 2017م.

الرسائل:

2- بن شعبان السبتي، **الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919-1954**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري. قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

المذكرات:

3- براهمية رميساء، نواورية رحمة، **تطور حركة انتصار الحريات الديمقراطي 1954/1946**، مذكرة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، الجزائر 2022/2021.

المقالات:

1- برنو توفيق، **أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) 1953م وقضية الصراع القائم بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 5، قسم العلوم الإنسانية، جامعة معسكر، الجزائر، 2010م.

2- شبوط سعاد يمينة، **حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1945-1954م)**، من الأزمة إلى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 8، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

3- كمون عبد السلام، **اجتماع لجنة الإثنين والعشرين**، مجلة الحقيقة، العدد 34، جامعة أدرار، الجزائر، (د.ت).

المجلات:

1- **مجلة المتحف**، مجلة سداسية عسكرية، المتحف المركزي للجيش، رياض الفتح، المدنية، الجزائر، عدد خاص، نوفمبر 2021م.

الندوات:

1- سامية خامس، مريم ماني وآخرون، **ندوة تاريخية حول اجتماع الـ 22**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أوّل نوفمبر، الجزائر، (2023/06/24).

المواقع الإلكترونية:

1- www.cnerh_nov54.dz تاريخ الدخول : 2024/04/26م، التوقيت 8:29

فهرس الأعلام والشخصيات

1/ البشير الإبراهيمي: أحد أبرز علماء الجزائر، رئيس جمعة العلماء المسلمين الجزائريين ذات الاتجاه الإصلاحي، ولد سنة 1889م رأس الوادي، عُرف بمواقفه الجريئة الناقدة ضد الاحتلال الفرنسي، مما أدى لوضعه تحت الإقامة الجبرية بآفلو –الأغواط– تُوفي بعد الاستقلال 20 ماي 1965م.

2/ فرحات عباس: سياسي جزائري أسس عددًا من الأحزاب خلال الحقبة الاستعمارية، ولد في 24 أوت 1899م، ولد في دوار بني عافر بلدية الشحنة دائرة الطاهير ولاية جيجل حاليًا، كان ضمن جماعة النخبة من محرري بيان 10 نوفمبر 1943م، أسس خلال الحرب العالمية الثانية حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944م، سُجن خلال أحداث 8 ماي 1945م، أسس بعد الإفراج عنه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"، كان أوّل رئيس لأوّل حكومة مؤقتة جزائرية في 1958/09/19م، توفي في 24 ديسمبر 1985م.

3/ محمد الصالح جلول: ولد بمدينة قسنطينة 1896م، من عائلة ثرية، تلقى تعليمه الأول هناك، انتقل لباريس ليُواصل دراسته هناك، تخرج في 1924م من كلية الطب بفرنسا، ومارس المهنة في الجزائر في 1938م، ترأس "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" (R.F.M.A) لم تكن له مواقف صريحة من الثورة بعد الاستقلال اختفى من الساحة السياسية نهائيًا، توفي في سنة 1986م.

4/ شارل ديغول: جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة "ليل" الفرنسية في 22 نوفمبر 1890م، درس وتخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام 1912م، من سلاح المشاة، ترقى في مختلف الرتب، خلال الحرب العالمية الثانية عارض حكومة "فيشي" برئاسة "بيتان"، أسس "لجنة فرنسا الحرة"، من سنة 1946 حتى 1958م تفرغ لكتابة مذكراته "عبن الحرب العالمية الثانية" في جوان 1958م، منحته الجمعية الوطنية الفرنسية ثقتها، أسس لجمهورية الفرنسية الخامسة ورئيسها 1959م حتى 28 أفريل 1969م، توفي في مقاطعة كولمبي لدوزيغليز عام 1970/11/09م.

5/ فيليب بيتان: عسكري ورجل دولة فرنسي لُقب "بالماريشال" وُلد في 24 أفريل 1865م في "كاوشي لانور" في فرنسا، لُقب بـ "منتصر فيردان" 1916م عُين على إثرها قائد للجيش الفرنسي وقمع التمرد 1917م، خلال الحرب العالمية الثانية وتحديدًا سنة 1940م تقلّد منصب رئيس الدولة في "فيشي" كنظام عميل موالٍ للأمان، عقب تحرير فرنسا حُكم عليه بالموت بتهمة "الخيانة العظمى" استبدل "شارل ديغول" العقوبة بالسجن مدى الحياة، توفي في السجن في 23 جويلية 1951م في "بورت جونو فيليبي" (Port Joinville Ile).

6/ هنري جيرو: جنرال فرنسي من أعضاء لجنة التحرير الوطني الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، انتسب سنة 1897م للمدرسة الحربية "سان سير" تخرج منها سنة 1900م، رقي في الجيش حتى نال رتبة "رقيب" 1912م، شارك في الحرب العالمية

الأولى أُسر خلالها، بعد انتهائها عمل في رئاسة "مكتب عمليات الحلفاء" في اسطنبول، عمل رئيسًا لأركان قوات الماريشال "ليوتي"، نال رتبة "مقدم" سنة 1924م، شارك في الحرب العالمية الثانية، صاحب فكرة الإنزال البحري على سواحل شمال إفريقيا في 1942 م. توفي سنة 1949

7/ فرانك مورفي: اسمه فرانسيس ويليام فرانك ميرفي وُلد في 13 أفريل 1890م، سياسي وقانوني من ولاية ميشغان الأمريكية، سنة 1940 عمل في "المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية" حتى وفاته في 19 جويلية 1949م.

8/ مارسال بيرطون: وُلد في 2 جويلية 1887م في باريس بدأ حياته السياسية في المغرب العربي سكرتير عام بالجزائر 1931م حتى سنة 1933م عُين مقيمًا عامًا بالمغرب في أفريل 1933م، انتقل بنفس المهمة إلى تونس في مارس 1936م، عاد إلى تونس من جديد في جوان 1940م، عُين حاكمًا عامًا للجزائر في 20 جانفي 1943م حتى جوان من نفس السنة، ألقي عليه القبض بعد تحرير فرنسا من الألمان في 1943/09/22م، بتهمة الخيانة، عفت عنه المحكمة العليا سنة 1948م، تُوفي في 6 نوفمبر 1983 في "سان كلو".

9/ جورج كاترو: سياسي وعسكري فرنسي وُلد في 29 جانفي 1877م، في مدينة ليموج درس في مدرسة سان سير العسكرية 1869–1899م، عمل مندوبًا ساميًا في سوريا ولبنان (1941–1943م)، تولى منصب الحاكم العام للجزائر في 3 جوان 1943م إلى

غاية 1944/09/08م، ثم في الفترة ما بين 30 جانفي 1956م حتى 9 فيفري 1956م، توفي في 21 ديسمبر 1965م في باريس.

10/ لمين دباغين: سياسي جزائري تابع دراسته في الطب وتخرج كطبيب، وُلد في 24 جانفي 1917م، من أبرز مناضلي حزب الشعب الذي انخرط في صفوفه 1939م، عُين على رأس الحزب بعد سجن "مصالي الحاج"، ساهم في بلورة وثيقة "بيان الشعب الجزائري"، من أبرز دعاة العمل المسلح، انتخب في نوفمبر 1946م نائبًا في المجلس الوطني بباريس، عارض أفكار "مصالي الحاج" خلال سنة 1948 لما قامت الثورة، عُرضت عليه فكرة قيادتها رفض ذلك، شارك في الحكومة المؤقتة الجزائرية وزيراً للخارجية، توفي في 21 جانفي 2003م.

11/ حسن عسلة: وُلد في 20 مارس 1917م لاعب كرة السلة السابق في مولودية الجزائر وسياسي جزائري ناصل داخل نجم شمال إفريقيا، في سنة 1942م أصبح عضوًا في لجنة العمل الثوري بشمال إفريقيا (CARNA). سُجن في 1945م في الحراش، من مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لتنظيم هياكل الحزب بفرنسا، تُوفي سنة 1948م.

12/ بوزيد سعال: من مواليد 9 جانفي 1919م في قرية الزايري التابعة حاليًا لبلدية "أوريسيا" ولاية سطيف، كان أوّل شهيد سقط في مجازر 8 ماي 1945م.

13/ أندري آشياري: من مواليد 10 جويلية 1909م، رئيس دايرة قالمة خلال سنة 1945م، مسؤول عن المجازر التي ألمت بمدينة قالمة، تُوفي في 23 نوفمبر 1983م.

14/ عبد الرحمن عزام باشا: الأمين العام الأول لجامعة الدول العربية، ضمن الوفد المصري المؤسس للجامعة، وُلد في 8 مارس 1883م بمحافظة "الجيزة"، درس في مصر ثم لندن، درس الطب، نشاطه السياسي أعاق إكماله لدراسته، تُوفي في 2 جوان 1976م.

15/ حسين لحول: من مواليد 17 ديسمبر 1917م بسكيكدة، درس المرحلة الابتدائية هناك، انتقل رفقة عائلته للعاصمة 1933م، انخرط في نجم شمال إفريقيا سنة 1935م، أصبح مساعدًا "لمصالي الحاج" سنة 1937م، ما بين 1937-1939م، نقل بين السجون في 1946 أعفي عنه، 1948-1951م كان أمينًا عامًا للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، عارض "مصالي الحاج" خلال 1954م كان رفقة "أمحمد يزيد"، لم يكن له دور خلال الثورة، بعد الاستقلال توفي في سنة 1995م [1].

16/ مسعود بوقادوم: من مواليد 06 أكتوبر 1910م، بالحروش ولاية سكيكدة، شخصية سياسية بارزة، خريج جامعة السوربون 1935م، شغل منصب الأمين العام لحزب الشعب، من نواب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946م، بالبرلمان الفرنسي، بعد الاستقلال عُين سفيرًا للجزائر بالسنغال، فضّل الحياة البسيطة في مسقط رأسه "الحروش"، توفي 25 ديسمبر 2007م.

(1) محمد عباس، رواد الوطنية، ج4، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 57، 58.

17/ مولاي مرباح: وُلد المناضل "مولاي مرباح" بـ "قصر الشلالة" سنة 1912م، تخرج من المدرسة الثعالبية بالعاصمة 1933م، انخرط في صفوف حزب الشعب، كسب ثقة رئيس الحزب، وقف إلى جانب "مصالي الحاج" خلال أزمة 1953-1954م، بعد الاستقلال عمل وكيل شرعي لسلك العدالة، توفي في أواخر تسعينات القرن الماضي [1].

18/ فرانسوا ميتران: سياسي فرنسي وُلد في 26 أكتوبر 1916م، في مدينة جارناك، نشأ في بيئة برجوازية، كان يمينيًا، خلال الحرب العالمية الثانية تم سجنه. فر في ديسمبر 1941م، عمل لدى حكومة "Vichy" ثم انقلب عليها، انضم للمقاومة 1943م كمخبر لـ "لجنة فرنسا الحرة"، بعد تحرير فرنسا في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة تولى 11 حقيبة وزارية أشهرها (الداخلية والعدل)، خلال الثورة الجزائرية تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة 1988/1981م، توفي في 1996/01/08م في باريس.

19/ ماندیس فرانس: وُلد في 11 جانفي 1907م بباريس فرنسا، من أصل يهودي برتغالي، حصل على البكالوريا وعمره 15 سنة، درس الحقوق بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية، نال المحاماة وعمره 21 سنة، انتمى سنة 1932 للحزب الراديكالي، ثم مستشارًا عامًا لمنظمة أور عام 1937م، شارك في حكومة الجبهة الشعبية (مارس- أفريل 1938م)، مُساعدًا لكاتب الدولة للخزينة في 1943م، عُين مندوبًا للمالية في لجنة فرنسا

(1) محمد عباس، رواد الوطنية، ج4، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 336.

الحرة، في 18 جوان 1954م عُين رئيسًا للوزراء سقطت حكومته في 1955/02/05م، عاد للسياسة بشكل محتشم، تُوفي في 1982/10/18م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المحتويات	الصفحة
المقدّمة	أ-ج
الفصل التمهيدي: الحرب العالمية والحركة الوطنية الجزائرية	
المبحث الأول: مرحلة الترقب.	5_6
المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية من الحرب	6_11
المبحث الثالث: حركة أحباب البيان والحرية	11_13
المبحث الرابع: 8 ماي وتداعياتها	13_19
الفصل الأول: الحركة الوطنية الجزائرية بعد سنة 1945	
المبحث الأول: العفو الشامل وتأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	21_24
المبحث الثاني: أهم مؤتمرات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	25_29
المبحث الثالث: المشاركة في الانتخابات (1946-1948)	30-35
المبحث الرابع: المنظمة الخاصة	35_38
الفصل الثاني: أزمات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	
المبحث الأول: أزمة لمين دباغين	40_42
المبحث الثاني: الأزمة البربرية	42_44
المبحث الثالث: اكتشاف المنظمة الخاصة	44_47
المبحث الرابع: مؤتمر أفريل 1954 وأزمة القيادة	47_50
الفصل الثالث: اشتداد أزمة القيادة وإعلان الثورة والمواقف المختلفة منها.	
المبحث الأول: تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل	52_55
المبحث الثاني: اجتماع مجموعة "22" وأهم نتائجه	55_60
المبحث الثالث: إعلان الثورة	61_63
المبحث الرابع: المواقف وردود الفعل المحلية والدولية من الثورة الجزائرية	63_73
الخاتمة	75
قائمة الملاحق	77_88
قائمة المصادروالمراجع.	90_97
فهرس الأعلام والشخصيات	99-105
فهرس الموضوعات	107

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تطور الحركة الوطنية الجزائرية بعد 1945 خاصة الاتجاه لاستقلالي الذي مثلته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية 1946، إذْ تم التطرق إلى مختلف آثار الحرب العالمية الثانية منذ 1939-1945 على الساحة السياسية في الجزائر، وكذا المحاولات الإصلاحية الفرنسية بعدها بدءً بقانون العفو الشامل ما بين 1946م، وإجراءات الانتخابات على مختلف الأصعدة (1946، 1947، 1948) كمحاولات لامتصاص الغضب الشعبي الجزائري، بالإضافة إلى الإحاطة بأزمات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (1948 حتى 1953) وأثر الانقسام في تسريع تبلور الوعي الوطني بوجوب العمل المسلح كسبيل للتحرر.

الكلمات المفتاحية: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، المنظمة الخاصة، أزمات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، العمل المسلح (الثورة).

Abstract:

This study carried out the movement of the Algerian National Movement after 1945, especially the Independence Union, which was represented by Movement for the Triumph of Democratic Freedoms in 1946, as various types of torture were signed in World War II since 1939-1945 on the political scene in Algeria, and the French reform attempts, and then began with the comprehensive amnesty law between 1946, highlighted the elections at various levels (1946, 1947, 1948) as attempts to thwart Algerian popular anger, in addition to including the coverage of the Democratic Revolution Movement (1948 to 1953) and the effect of continuing to accelerate the crystallization of national awareness of the necessity of working as a means of achieving liberation.

Keywords: Movement for the Triumph of Democratic Freedoms, private organization, crises of the mother of Democratic Freedoms Movement, the armed action(revolution).